محضر الجلسة 290

التاريخ: الخميس 22 ربيع الثاني 1423 (2002/07/04)

الرئاسة: السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة إلى الساعة الثامنة وخمس وعشرين دقيقة مساء.

جدول الأعمال: مواصلة مناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

السيد مصطفى عكاشة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

يواصل المجلس خلال هذه الجلسة مناقشة مضمون تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول صندوق الضمان الاجتماعي. وكما تعلمون فقد بدأنا المناقشة يوم الاثنين الماضي وتوقفنا لنستأنفها في هذا المساء لنتابع هذه المناقشة وسأعطي الكلمة في البداية لأول متدخل في هذه الجلسة إلى السيد المستشار السيد العربي خربوش باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي.

تفضل السي خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي في هذه الجلسة العمومية المخصصة لتدارس تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تم تشكيلها بطلب من فرق الأغلبية بمجلس المستشارين.

وأود، قبل الخوض في صلب الموضوع، أن أتقدم ببعض الملاحظات الأولية التي ستساعدنا على رسم الإطار العام لهذه المبادرة، وإبراز أهم دلالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فبداية، لابد من التذكير بأن هذه هي ثاني لجنة لتقصي الحقائق يتم تشكيلها من قبل البرلمان خلال الولاية التشريعية الحالية بعد لجنة تقصي الحقائق حول القرض العقاري والسياحي التي تشكلت بطلب من إخواننا في فرق الأغلبية بمجلس النواب، حيث حرصت الأغلبية الحالية- عكس سابقاتها- على استغلال كل الإمكانيات، التي يتيحها القانون للقيام بعمل المراقبة والتقصي والبحث في كل ما يهم شأن المال العام.

ولا يجب أن نغفل هنا، المناخ الإيجابي الذي وفرته تجربة التناوب التوافقي منذ انطلاقها سنة 1998، حيث ضمنت خطابها وتصريحها التي تقدمت به أمام البرلمان، العديد من الشعارات التي تصب في الهدف الأسمى المتمثل في تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد وإصلاح ما أفسده الدهر وأيدي العابثين على امتداد أربعة عقود، خاصة في القطاع العام والمؤسسات العمومية التي كادت أن تتحول إلى إقطاعيات ينخرها النهب والاستغلال غير المشروع للنفوذ وتوظيفها لقضاء المآرب الخاصة والاستجابة لطلبات العائلة والأصهار والأصدقاء. وهي الشبكات التي استمرت في التوسع دون حسيب ولا رقيب لسنوات عديدة، إلى أن أصبحت معظم مؤسساتنا العمومية تعاني أوضاعا صعبة إن لم يكن يتهدد بعضها الإفلاس.

ولا يجب أن ندع المناسبة تمر، دون الإشارة في إطار هذه الملاحظات التقديمية إلى الانعكاسات الإيجابية للمنهجية البناءة والمتأنية التي تحكمت في مقاربة الحكومة لأوضاع المؤسسات العمومية. فمن جهة حرصت الحكومة على أن يتعرف ممثلو الشعب على الأوضاع الحقيقية لهذه المؤسسات، سواء تعلق الأمر بميزانياتها السنوية وبرامجها الاستثمارية وكل الأرقام والمعطيات التي توضح سير نشاطها. وهذا نهج لم يسبق أن سلكته أية حكومة فيما قبل، يساعد على تجدير ثقافة الشفافية والوضوح في تدبير الشأن العام ويمكن البرلمان من كل المعطيات التي تساعد على القيام بدور المراقبة الشعبية.

ومن جهة أخرى، فقد حرصت الحكومة- في إطار المنهجية البناءة- على النهوض بأوضاع المؤسسات العمومية التي تعاني من اختلالات كبرى بفعل تراكم المشاكل والانحرافات على امتداد العقود السابقة فتم ضخ مبالغ مالية مهمة في ميزانية أغلب المؤسسات العمومية- بموازاة أعمال الإصلاح والتدقيق والتقصي - بهدف تأهيلها للاضطلاع بدورها كاملا في مجال تقديم الخدمة العامة التي أنشأت لأجلها، بل والاستجابة للحاجات الجديدة المتمثلة في تمكين الاقتصاد الوطني في شموليته من رفع تحديات الاستحقاقات الدولية.

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

لابد، ونحن اليوم نناقش تقرير لجنة التقصي، أن أسجل اعتزاز فريق التجديد والتقدم الديموقراطي، بهذه المبادرة التي أقدم عليها مجلسنا الموقر، والتي شكلت إضافة مهمة لما تراكمه بلادنا على صعيد اشتغال آليات دولة القانون والمؤسسات. وهي تجربة كانت في المجمل إيجابية بشكل كبير، مكنت من التعرف على الواقع الكارثي - بكل أسف - لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وفتحت

بالتالي آفاقا حقيقية لإصلاح شامل لهذه المؤسسة في وقت يتعبأ فيه المجتمع لربح رهان التغطية الاجتماعية الشاملة.

ومهما يكن من أمر بعض الجوانب السلبية المتمثلة في "التشويش" على عمل اللجنة وما توصلت إليه من خلاصات (وهو تشويش من داخل اللجنة ومن خارجها)، فرغم كل ذلك يمكن القول أن اللجنة باشرت عملها مسلحة بضمانات قانونية، عرفت تطورا مهما منذ تجربة اللجنة النيابية لتقصي الحقائق بالقرض العقاري والسياحي، واشتغلت وفق منهجية جدية مكنتها من الوصول إلى خلاصات وتوصيات مهمة وفق ما يشير إليه تقرير اللجنة الذي اطلع عليه الرأي العام الوطني بفضل الصحافة الوطنية.

وهكذا، انكب غالبية أعضاء اللجنة- وليس كلهم مع الأسف وهذا جانب سلبي آخر في التجربة- أقول انكب الزملاء على دراسة مختلف أوجه نشاط الصندوق وعمل مرافقه الإدارية على امتداد ثلاثة عقود، وتمكنت اللجنة من تفحص ملفات ووثائق عديدة تهم الانخراطات وحساب المتابعة وتدبير الودائع والتعويضات وحساب المراسلين والصفقات والممتلكات، كما اهتمت اللجنة بوضعية المصحات والوحدات الصحية والحساب الخاص بالعلاجات الصحية بفرنسا والأعمال الاجتماعية، ناهيك عن البحث في الوضع المالي للصندوق.

وإذا كانت الإدارة الحالية للصندوق قد ماطلت أحيانا في تمكين اللجنة من بعض المعلومات واحتجت أحيانا أخرى لضياع الوثائق نتيجة حرائق تعود لسنة 1991، لم تمكن تحريات الشرطة القضائية من الوصول بشأنها لأية نتيجة، بل تم إقبار حتى تقارير الشرطة حول هذه الحرائق حسب إفادات وزارة العدل. فمع ذلك فإن ما اشتغلت عليه اللجنة من وثائق وإفادات من ارتأت الاستماع إليهم من الأشخاص وما عاينته في زياراتها الميدانية، كان كافيا للوصول إلى مجموعة من الخلاصات يمكن إجمالها في خلاصة أساسية: تتمثل في أن تشخيص الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله لحالة البلاد بكونها مهددة بالسكتة القلبية، لم يكن قولا من باب المبالغة، أو بسبب رغبته فقط في إطلاق تجربة التناوب التوافقي لتجاوز الأزمة، بل إنه تشخيص موضوعي لواقع مر يجب مواجهته بكل ما نملك من روح الوطنية والمسؤولية.

فالخلاصات التي توصل إليها تقرير اللجنة، السيد الرئيس، السادة المستشارين، تشير إلى ضرر مالي قدر بضياع أكثر من 47 مليار درهم كان من الممكن أن تثمر اكثر من 67 مليار درهم أخرى لو تم توظيفها وفق ما ينص عليه القانون، أي ما مجموعه 115 مليار درهم منذ إحداث الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي سنة 1972 وهذا يعني أن ما تعرض للضياع والنهب من أموال الشعب و الشغيلة على وجه التحديد يعادل 80% من المديونية الخارجية للبلاد أو يمثل ست مرات نفقات الاستثمار في ميزانية السنة المنصرمة.

وكان لابد لهذه الحصيلة السوداء من أسباب موضوعية ساعدت على انتعاش الفساد وشجعت زمرة من الانتفاعيين على الاغتناء غير المشروع والنهب من خلال الخرق السافر لما ينص عليه القانون المحدث للمؤسسة من ضوابط وأنظمة، فتفشت الرشوة و المحسوبية وارتكبت جرائم تزوير الوثائق الرسمية وتحريف المعطيات، بل والاستغناء على أي نظام لحفظ الوثائق والتخريب العمدي لما تجمع من أرشيف إلى درجة ارتكاب جريمة إضرام النار عمدا.

ولقد تم الإقدام على كل هذه الممارسات التي جرمها القانون بفعل تواطأ جهات عدة في مقدمتها المستفيدين المباشرين من الأموال المنهوبة وضمنها كذلك كل الجهات التي يخولها القانون مراقبة السير الإداري والمالي ومشروعية القرارات والمبادرات التي تهم الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

وفي هذا الصدد، فإن تقرير لجنة تقصي الحقائق يؤكد على توصية لا يمكن إلا أن نتبناها في فريقنا والمتمثلة في تحميل المسؤولية في الوضعية الحالية للصندوق لكل من مؤسسة المجلس الإداري و المدراء العامين ومن أوكلت له مهمة الوصاية التقنية والمالية على الصندوق، أي الوزراء الذين تعاقبوا على قطاعات التشغيل والمالية وجزئيا وزراء الصحة العمومية، وذلك منذ إحداث الصندوق سنة 1972.

كما تجدر الإشارة إلى أن التدبير الذي تشرف عليه الإدارة الحالية للصندوق لا يطمئن بعودة الأمور إلى نصابها ولا ينبئ بتقويم الإختلالات.

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

إن هذه الملاحظة الأخيرة، تقودني إلى التطرق لموضوعي إضافيين، يرتبطان بالملف المعروض على أنظار جلستنا هذه.

الموضوع الأول يهم النقاش المغلوط الذي أثير أثناء تشكيل اللجنة وطفا على السطح من جديد بمناسبة خروج التقرير إلى حيز الوجود.

والمقصود بذلك التوجه الذي يشكك في مصداقية عمل ونتائج اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق على خلفية افتقار أعضاء هذه اللجان للحد الأدنى من المهارات والكفاءات التي تمكنها من الخوض في التسيير الإداري والتدبير المالي للمؤسسات العمومية. وهذا نقاش مغلوط وتوجه خاطئ لأنه يتجاهل طبيعة عمل هذه اللجان كجزء أساسي من عمل البرلمان كمؤسسة دستورية، بل وكشكل أرقى لممارسة الرقابة الشعبية على تدبير المال العام.

أضف إلى ذلك أن المجهودات التي بذلت سواء بالنسبة للجنة النيابية لتقصي الحقائق بالقرض العقاري والسياحي

أو اجتهادات اللجنة التي شكلها مجلس المستشارين للنظر في أوضاع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، تؤكد أن لأعضاء هذه اللجان ما يكفي من المؤهلات لإنجاز مهمة التقصي والبحث بمواصفات احترافية. وهو ما ينعكس بوضوح في التقارير التي تنجزها هذه اللجان.

وفي كل الأحوال، فإن لجان تقصي الحقائق البرلمانية ليست بمحكمة ولا تمثل القضاء الذي تعود له وحده الكلمة الفصل. وهذا بالذات هو الموضوع الثاني الذي آثرنا أن لا نغفله في هذه المناقشة العمومية والمتمثل في ضرورة الجواب على السؤال التالي: وماذا بعد تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي؟

إن عناصر الجواب على هذا السؤال، قد لا تتضمن سوى التأكيد على بعض البديهيات، يكفي التذكير بها لما من أهمية خاصة في هذا السياق:

فمعلوم أن مصلحة البلاد تتطلب اليوم وأكثر من أي وقت مضى، الحرص على نشر و تجدير ثقافة دولة المؤسسات ودولة الحق والقانون. فالقضاء المستقل النزيه السريع والفعال، وحده صاحب الاختصاص في المرحلة الراهنة من تطور ملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وطبعا يعود للجهات المختصة أمر إحالة الملف على القضاء وعلى أن تراعي القانون في ما ستقدم عليه من أبحاث تمهيدية وإجراءات تحضيرية وأن تتم في إطار المشروعية.

فإذا كان الشعب المغربي في حاجة إلى إشارات قوية تعيد له الأمل من قبيل استرجاع أكبر مبلغ ممكن من الأموال المنهوبة، فشعبنا في حاجة كذلك إلى أن يلمس مظاهر التغيير والمفهوم الجديد للسلطة في طريقة تعامل الأجهزة المختصة مع هذا الملف، من خلال احترام الحقوق الأساسية للمواطن ونبذ التعسف ومعاقبة كل متورط وفق ما ينص عليه القانون، وعدم إفلات "الرؤوس الكبيرة من العقاب" والاكتفاء بتقديم صغار الموظفين ومواطنين آخرين كفدية.

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

أود في ختام هذا التدخل، أن أؤكد باسم فريق التقدم والاشتراكية و الإشتراكي الديموقراطي بمجلس المستشارين أن الورش الذي يجب مباشرته دون تأخير، يتمثل من وجهة نظرنا في بلورة خطة إصلاحية متكاملة لأوضاع الصندوق من خلال مقاربة جديدة، تنطلق من الدور المحوري الذي يجب أن تضطلع به المؤسسة في نظام الضمان الإجتماعي بمفهومه الشامل.

ولا يمكن أن يجادل اثنان في التحولات الكبرى التي حدثت منذ سنة 1972 تاريخ إحداث الصندوق. وهذه التحولات لوحدها كافية لإعادة النظر في طريقة اشتغال الصندوق وتحديث أسلوب العمل وتحديد أهداف جديدة تستجيب لما هو مطروح اليوم من تحديات في مجال الحماية الاجتماعية، خاصة وأنه من المنتظر أن يسند لصندوق الضمان الإجتماعي دور مهم في تسيير نظام التأمين الصحي الإجباري. وشكرا على انتباهكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للمستشار السيد عبد الفتاح سباطة باسم الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الفتاح سباطة:

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

اسمحوا لي في البداية أن أوجه عبارات التقدير والتهنئة للجنة تقصي الحقائق، وللسيد رئيسها المحترم، فقد قامت هذه اللجنة بمجهود كبير، ولولا إخلاصها ووعيها بصعوبة الموضوع وتعقيداته وملابساته من جهة، والتحولات الإيجابية التي تعرفها بلادنا، التي سمحت باشتغال اللجنة دون تدخل أو ضغط أو توجيه من أي طرف كان من جهة ثانية، لما أمكنها الوصول إلى ما وصلت إليه.

ونسجل بهذه المناسبة، أنه في الوقت الذي تتوجه فيه بلادنا نحو تعزيز الديموقراطية والشفافية في المعاملات وإرساء دولة الحق والمؤسسات، تأبى بعض النفوس الضعيفة وبوجوه مقنعة أن لا تكف عن أعمالها الخسيسة وذلك باللجوء إلى أساليب دنيئة للنيل من عمل لجنة تقصي الحقائق و المساس بمصداقية تقريرها. إننا ندين كل عمل من شأنه التشويش وتحريف الحقائق وتوجيه الادعاءات الفارغة.

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

عندما تشكلت اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لم نكن نتصور أنها ستقدم إلينا في نهاية عملها تقريرا يحمل كل تلك الفظاعات التي انفجرت في وجوهنا عندما خرج تقريرها إلى الوجود.

كنا نعرف أن هذه المؤسسة تعرف ممارسات مشينة، وأن هناك تبذيرا وسوء تسيير وتدبير، غير أننا لم نكن نعرف جميعا ولا نتصور أن رقم التبذير سيكون بهذه الفظاعة، ولم نكن نتصور أن تكون هناك سرقة واحتيال واختلاسات بهذا الاجتياح.

ولم نكن نتصور أن الفساد يمكن أن يصبح شجرة تنمو وتترعرع وتمتد جذورها، وتصبح وافرة الظلال خلال ثلاثين سنة.

لا أريد السيد الرئيس، أن أشير إلى رقم الخسائر المفزعة التي أصابت المغاربة، وبصفة خاصة المأجورين منهم.

إن ما حصل في مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليس فقط مخالفات مهنية وإنما هي اختلاسات

وسرقات و تحايلات ومخالفات إدارية مقصودة ومنظمة ترقى إلى درجة الإجرام، وتتطلب حتما تحريك المتابعة القضائية.

ففي الفترة الممتدة من 1972 إلى سنة 2001، حصل تحويل مبالغ من المساعدات المالية الأجنبية إلى حسابات خصوصية. وتم منح تعويضات بمبالغ كبيرة لأطر ما مقابل مغادرتهم التلقائية للصندوق. وتم أداء رواتب لأشخاص وهميين، واستفاد أشخاص غير منخرطين من العلاج بمصحات خارج المغرب، وتقاضى محامون أتعابهم في بعض المنازعات مرتين وغضت المؤسسة الطرف عن عدة مقاولات، ولم تطالبها بأداء ما بذمتها من مستحقات. وتمت صفقات وهمية لاوجود لها إلا في الأوراق واستمر النزيف السنوي الذي يقدر ب 400 مليون درهم في مصحات الصندوق، مع العلم أن إنشاء هذه المصحات لا يستند على أي أساس قانوني.

هذا الذي حدث السيد الرئيس، السادة المستشارون، كان عن قصد وإرادة، فالنظام السائد داخل المؤسسة كان نظاما متينا شديد الفعالية، بمعنى آخر، فإن سوء التدبير والتسيير لم يكونا عفويين، بل كانا منظمين ومرتبين. وبصيغة أخرى، فإن الإدارة المسؤولة عن الصندوق كانت تعمل دائما على تعويم التبديد والاختلاسات.

وكان لابد من أن يكون هناك سوء تدبير عام حتى لا يتم اكتشاف الاختلالات. وكان من مصلحة الإدارة ألا تكون هناك حسابات واضحة ودقيقة، وأن لا يكون هناك نظام معلوماتي ناجح وواضح، وألا تكون هناك أرشيفات كاملة ومنظمة، كما كانت العديد من الوثائق تتلف أو تحرق عن عمد. وفوق كل هذا وذلك ألا تكون هناك رقابة أو محاسبة. كما أن المساطر القانونية كانت غائبة، وكانت المقتضيات القانونية تخرق على أعلى مستوى، وكان يتم ذلك على مرأى ومسمع من الجهات الرسمية، من رئاسة الحكم ووزارة المالية، ووزارة التشغيل. هاته الجهات كانت على علم بالخروقات القانونية التي تتم داخل المؤسسة، بل سمحت بخرق القانون في حالات عديدة.

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

إنه جزء مما حدث، وما خفي أعظم، لأن لجنة التحقيق لم يكن لها الوقت الكافي لاستكمال كل أبحاثها، كما كان من الصعب عليها الوصول إلى كل ما تحتاجه من وثائق ومعلومات، وبسبب ضياع جزء من الأرشيف وإتلافه، وبسبب معارضات ضمنية من جهات مختلفة. كما لم تكن لها الإمكانيات اللازمة لتحقيق خطتها في البحث، ولم تتمكن من الاستماع لكل من يجب الاستماع إليه لتستطيع تحديد كل الإختلالات، و ذلك بالرغم من المقتضيات القانونية الجديدة التي أصبح يعاقب بموجبها كل من لا يلبي دعوة اللجنة.

ومع ذلك فقد أعطانا تقرير اللجنة صورة واضحة واقعية داخل مؤسسة فاسدة. أعطانا شكلا ونموذجا لميكانيزمات الفساد.

وهنا السيد الرئيس، لابد أن نتساءل: لماذا حصل كل هذا؟ وكيف حصل؟ ومن ساعد على حصوله؟ ومن سمح منذ البداية، ليصبح نهجا تتميز به المرحلة السابقة كاملة؟ فأين نتائج الافتحاصات السابقة والتي كلفت بدورها مبالغ هامة؟ وأين كانت المفتشية العامة للمالية؟

نحن لا نريد أن نشخص الأمور، لكن لابد أن يفهم الجميع أسباب وظروف وجود مثل هذا الفساد في بلد متواضع الإمكانيات كبلدنا، وكيف استطاع أن يظل قائما بيننا لثلاثة عقود؟

نحن نعلم أن الصندوق كان يسيره مجلس إداري، وأن هناك مدراء عامين، ووصاية تقنية تقوم بها وزارة التشغيل، ووصاية مالية موكولة لوزارة المالية، وأجهزة رقابية، فأين كان كل هؤلاء؟ وكيف يحدث كل هذا الفساد، وعلى رؤوس الأشهاد ولا عين رأت ولا أذن سمعت؟

يجب أن أشير، السيد الرئيس، إلى أن ما حدث في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وما حصل سابقا في بعض ملفات الفساد مثل القرض الفلاحي وملف المطاحن والقرض العقاري والسياحي والمؤسسات العمومية الأخرى، وربما ما يزال يحصل اليوم ذلك كله نتيجة منطقية للسياسات التي كانت سائدة في العقود السابقة التي عشناها. ونتساءل بهذه المناسبة عما أصبح رائجا حول أوضاع مؤسسات عمومية أخرى مثل البنك الوطني للإنماء الاقتصادي وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق التجهيز الجماعي.

فخلال الثلاثين سنة الماضية غابت تدخلات المجالس الإدارية، وسلطات الوصاية المالية والتقنية، وكذا أجهزة الرقابة في المؤسسات العمومية، وإن وجدت هذه الرقابة فإنها لم تكن تخضع لأي معيار، وكانت هناك تواطؤات خفية وعلنية بين مكونات عديدة في أجهزة متعددة، كما سيطرت طيلة الفترة الماضية "فلسفة اللاعقاب" وكان ذلك إراديا ومقصودا لدعم أشخاص داخل تحالفات في جبهة ذات خلفيات سياسية معادية للتقدم وللإصلاح. وكان المسؤولون يغضون الطرف قصدا، بل ويشكلون درعا واقيا للمسؤولين عن الفساد و الإختلالات القاتلة، ولذلك ساد الانحراف وانتشر الفساد إلى حد أصبح هو القاعدة. إنه المنظور الذي أدى إلى وجود مسؤولين على رأس معظم المؤسسات العمومية التي اعتبرت ضيعات وممتلكات قابلة للتوزيع بين أولئك الذين يدعمون السلطة وبين الأطراف والجهات النافذة.

والآن ما العمل؟ هل نفعل كما جرت عليه العادة فيما مضى، نترك هذه الجرائم تمر دون ردع أو عقاب ونقول:

"عفا الله عما سلف؟" ثم نطوي الصفحة ونبدأ من جديد؟ هل نقمع عواطفنا ونكبح مشاعرنا، ونطبع مع الفضائح التي تتفجر في وجوهنا من وقت لآخر، ويصبح معقولا ومقبولا أن نرى المسؤولين عن الفساد والتخريب الاقتصادي ينتشرون بين الناس برؤوس ضخمة عالية، وأنوف في السماء، وكأنهم يقولون لنا جميعا " نحن هنا قاعدون"! هذه الأمور لا ينبغي و لا يصح أن تكون وسيلة للتسلية، فنحن لا نهزل.

فمنذ وقت أحيل وزراء على العدالة، وذهب البعض منهم إلى السجن، ولكن وماذا بعد؟ هل كانوا عبرة للآخرين؟ لا لم يكونوا عبرة للآخرين، بل كانوا نماذج مشجعة لمن يريد أن يسير في طريق التخريب والسرقة والفساد.

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

إن الجرائم التي تمس اقتصاد البلاد لا يصح التساهل بشأنها، فهي تمس في نهاية المطاف جميع المواطنين.

لقد وضع تقرير اللجنة يده على مكامن الخلل، وحدد المسؤوليات المباشرة وغير المباشرة على الفضائح والاختلاسات المالية للصندوق. ونحن ولمعرفتنا كيف "تجري الرياح بما تشتهي السفن" نتساءل عن الكيفية التي سيتم التعامل بها مع هذه الفضيحة؟ وكل ما نرغب فيه هو ألا يقبر هذا الملف قانونيا.

السيد الرئيس، بالنسبة لفريقنا الاشتراكي، فإن الأمور واضحة، ما حدث هو فضيحة كبرى، ونحن لا ولن نساند أبدا "فلسفة اللاعقاب" إن الذي أخطأ وأساء للوطن وللمواطنين يجب أن يعاقب، ولذلك نلح على إحالة جميع المتهمين المسؤولين عن الفساد على العدالة لمحاكمتهم بشكل عادل، فالعدالة تبقى سيدة الجميع.

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

اسمحوا لي أن أسجل هنا نقطة أعتقد أنها تستحق منا الاهتمام، لقد انتظرنا أربعين سنة من اجل وضع نظام للمراقبة والتحقيق بشأن المؤسسات العمومية. نعم أربعون سنة بقينا فيها نتفرج على مباريات النهب والسلب، والمجرمون يصولون ويجولون بدون حسيب ولا رقيب. ولذلك أسجل أن هذا التقرير هو أحد أهم إنجازات التجربة الحكومية الحالية التي قدمت الدعم والتأييد للجنة، وباركت منذ البداية طلب فرق الأغلبية لتشكيل هذه اللجنة، وكان لها الفضل في توفير الجو الملائم لظهور ما اكتشفته لجنتنا من حقائق فظيعة.

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

التقرير الذي قدمته اللجنة يعتبر مكسبا كبيرا نفتخر به، وهو دليل على أن مجلسنا الموقر قادر على القيام بمهامه احسن قيام، وفي مجالات مختلفة. وعلى مجلسنا الموقر أن يفتح أوراشا جديدة في ميدان العلاقة بين الدولة والمؤسسات العمومية وأن يطلب من الحكومة تمكينه من مراقبة هذه المؤسسات ومن وزارة المالية تقديم البيانات الضرورية حول أوضاع هذه المؤسسات والإجراءات المقترحة للخروج من الأوضاع المزرية التي تعرفها.

إن ما تقوم به الحكومة الحالية لتقويم الأوضاع المالية لبعض المؤسسات مثل الخطوط الملكية المغربية LA RAM والشركة المغربية للملاحة COMANAV وذلك بضخ مبالغ مالية هامة في ميزانياتها ينبغي أن يكون مسبوقا ومشروطا بإجراء عمليات الافتحاص وتدقيق الحسابات مع الإعلان عن نتائجها وإعمال مبدأ العقاب لينال جزاء أفعاله وتدليسه كل من تبث تورطه وتلاعبه بالمال العام وللقطع مع كل أشكال التبذير والاختلاس والاستهتار بالمسؤولية.

ومن واجبنا الوطني، السيد الرئيس، أن يعمل مجلسنا الموقر جهد إمكانه للمساهمة في إيقاف ذلك النزيف، وإنه ليمكن لمجلسنا أن يثير من الآن بعض الأفكار الخاصة بإعادة النظر في مسألة تعيين بعض الأطر لإدارة المؤسسات العمومية، إذ أظهرت التجربة أن رجال السياسة المسؤولين أمام أحزابهم وأمام المواطنين ربما يكونون أكثر فعالية و مصداقية وشفافية من هؤلاء. وحتى نقطع الطريق على الفساد والابتزاز واختراق القانون، وحتى نعيد المصداقية لأجهزة الدولة جميعها، وحتى ننهي عهد التسيب الذي جعل من بعض المؤسسات العمومية إقطاعيات من القرون الوسطى.

هذا السيد الرئيس، ما نريد قوله متمنين لهذا المجلس كامل النجاح والتوفيق والاستمرار في مثل هذه الأعمال الجليلة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد عبد القادر أزريع باسم الفريق الكونفدرالي، فليتفضل.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

كما نعرف خاصة المشتغلين بالحقل الاجتماعي، يحتل المغرب مرتبة مخجلة في مجال الحماية الاجتماعية لعدة أسباب هيكلية و تدبيرية و لاختلالات مالية خطيرة.

وقد جسد هذا الوضع المزمن انشغالا مستمرا لمركزيتنا الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ومنذ نشأتها و مصدرا محوريا لمختلف ملفاتها المطلبية، حيث تم طرح هذه القضية وبقوة في مختلف المحطات التاريخية والأشواط التفاوضية التي عرفتها العلاقات المهنية ببلادنا ولكن دون أن تأخذ اقتراحاتنا في الموضوع بما يلزم من الجدية والمسؤولية.

السيد الرئيس، إن التقرير المعد من لدن لجنة التقصي التي شكلها مجلسنا الموقر حول التقصي في وضعية الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. فإننا في الفريق الكونفدرالي نثمنه في أنه جاء ليؤكد مواقفنا بخصوص الوضعية التي توجد عليها هذه المؤسسة الاجتماعية رغم كونه يضعنا فقط أمام جزء من واقع هذه المؤسسة التي نشأت وتشكلت من عرق جبين الشغيلة المغربية لإرساء قواعد الحماية الاجتماعية كما هي متعارف عليها في الدول المتقدمة، بل وحتى في الدول الأقل تقدما.

إنه تقرير منبثق عن أعمال لجنة برلمانية اشتغلت بإمكانياتها الخاصة ولم تتمكن بالتأكيد من الإطلاع على كل الملفات، كما لم تتمكن من الوصول إلى كل مصادر الحقيقة ولم تتمكن كذلك من الاستماع إلى كل المعنيين بالموضوع وذلك لأسباب عدة أهمها:

- افتقاد مؤسسة الضمان الاجتماعي لجزء هام من ذاكرتها الأرشيفية، بسبب ما تعرضت له من طمس إداري بغاية إتلاف الحقيقة، حقيقة ما عرفته هذه المؤسسة من فساد ونهب لأموال الطبقة العاملة.
- استمرار وجود جيوب لمقاولة إبراز الحقيقة، حاولت بكل الوسائل عرقلة عمل اللجنة الموقرة.

وعلى الرغم من ذلك فإن التقرير قد تمكن من حقيقة كانت قائمة ومعروفة لدى كل المهتمين بالموضوع ولدى الرأي العام العمالي والوطني وهي حقيقة الفساد الذي طفا به كيل هذه المؤسسة.

السيد الرئيس، إذا كانت بعض المنابر قد أبدت اندهاشا مما تضمنه التقرير من حقائق مدعمة بالأرقام، فإننا في الكونفدرالية الديموقراطية للشغل نؤكد أن ما وصل إليه التقرير لا يمثل إلا جزءا من الحقيقة التي عرفها مسار هذه المؤسسة التي تميزت لعقود بالفساد والانحلال والنهب و المحسوبية و الزبونية والرشوة ونهب المال العام. كما تميزت بالعلاقات العائلية وتهميش الكفاءات النزيهة والتغييب الكلي للمهنية النزيهة، كل ذلك رافقه فرض للوصاية النقابية ومنع تعدد العمل النقابي النزيه بمحاربة النقابيين الشرفاء والحلول دون وصول الكونفدراليين، مثال، إلى هذه المؤسسة التي تحولت عن سبق إصرار وترصد إلى بؤر لمراكمة الامتيازات والاغتناء اللامشروع على حساب المنخرطين.

إن هذه المؤسسة اشتغلت ومنذ تأسيسها بدون مجلس إداري حقيقي، حيث تحول إلى أداة طيعة في يد لوبي الفساد والامتيازات والنهب الذي تسلط على هذه المؤسسة وحولها من صندوق للضمان الاجتماعي إلى صندوق لتمويل كل الصفقات المشبوهة التي عرفتها المرحلة السوداء من تاريخ بلادنا.

السيد الرئيس، إخواني المستشارين،

إن ما آلت إليه وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نتيجة الاختلالات البنيوية التي تحكمت في مساره منذ زمان ليست إلا واقعا دقت ناقوس خطره عدة جهات ومنذ سنين ونبهت إلى خطورته قبل أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه.

إنه واقع وقف عليه البنك الدولي في تقريره الشهير، إنه واقع وقفت عليه منظمة العمل الدولية، إنه واقع كان من باب الوطنية ومن باب المسؤولية أن تقف عليه المفتشية العامة للمالية، إنه واقع أكدته الدراسات الافتحاصية، التي قامت بها مكاتب الدراسات بقرار من المجلس الإداري في تشكيلته الأخيرة التي انكبت على العمل على إصلاح هذه المؤسسة.

وأهم هذه الإختلالات نوردها على الشكل التالي:

1- ضياع نسبة هائلة من محاصيل الانخراط في الصندوق بفعل ضعف جهاز التفتيش و تواطىء بعض أباطرة هذا الجهاز وانعدام المراقبة والمتابعة. فأغرب ظاهرة بهذا الخصوص هي استقطاب المراقبين الماليين المعينين من قبل وزارة المالية ودفعهم إلى تقديم استقالتهم وتوظيفهم بالصندوق، بل ومنح بعضهم مسؤولية إدارة شركات خاصة استفادت من صفقات التجهيز و التأثيث لمصحات الضمان الاجتماعي. وهي صفقات بعضها وهمي والبعض الآخر مزور، حيث أنه ومباشرة بعد أن قررت المؤسسة الدخول في بناء ما عرف بمصحات الضمان الاجتماعي، أنشئت 13 شركة موازية لهذه العملية، كانت لها الأسبقية خارج كل الضوابط والقوانين التجارية المعمول بها في بلادنا وهي التي تكلفت ببناء وتجهيز هذه المصحات.

ومن حق الرأي العام الوطني والعمالي أن يعرف اليوم من هم أصحاب هذه الشّركات؟ وكيف كانت تبرم معهم الصفقات؟ ومنهم المراقبون الماليون الذين قدموا استقالتهم من المفتشية العامة ليعينوا على رأس هذه الشركات؟

2- توظيف أموال الصندوق توظيفا غير قانوني بعدة أبناك خارج أية مراقبة لوزارة المالية ولفائدة أشخاص، حيث أن عددا من حسابات الضمان الاجتماعي أصبح اليوم في باب المجهول ولا يمكن حصره ولا معرفة الأموال المودعة به.

3- استغلال أموال وممتلكات التعاضدية العامة للضمان الاجتماعي خارج أية مراقبة.

4- صرف غير قانوني للميزانية الممنوحة من طرف ص.و.ض.إ الفرنسي لعلاج عائلات العمال المهاجرين في إطار الاتفاقية الدولية التي كانت تربط المغرب بفرنسا ونعرف أن فرنسا في إشارة قوية منها إلينا لنصحح أوضاع هذه المؤسسة، قد أوقفت هذه المساعدات إلى أن كانت

الزيارة الملكية للمغفور له الحسن الثاني لكي تنطلق هذه المساعدات من جديد.

5- صرف فوضوي للتعويضات العائلية بحرمان المستحقين و تمتيع آخرين بصفة غير قانونية.

6- سوء تدبير صارخ للموارد البشرية: توظيفات مشبوهة، أجراء أشباح، أجور خيالية، تواطؤ مكشوف مع شركات غير قانونية للتشغيل المؤقت.

أمام حجم هذه الاختلالات نتساءل ومعنا الرأي العام الوطني والرأي العام العمالي: من نهب أموال هذه المؤسسة؟ من كان وراء حماية الفساد فيها؟ ولصالح من كان هذا التواطؤ؟

إن صوت الكونفدرالية الديموقراطية للشغل لم يتوقف يوما عن المطالبة بتطهير وإصلاح الصناديق الاجتماعية وضمنها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما أن صوت كاتبها العام الأخ نوبير الأموي حاكم الفساد والمفسدين في المحاكمة المؤامرة سنة 1992. كما أن الكونفدرالية قد شخصت مظاهر الخلل والفساد والإفساد الذي تعيشه مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال ما عبرت عنه بالمجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي، بل وساهمت في تقديم تصور واضح لإصلاحه إداريا وماليا وبشريا، من خلال وثيقة تفصيلية تضمنت 12 مقترحا لتدبير استراتيجية الصندوق.

ومن أهم هذه التدابير الإثني عشر على الخصوص:

1- ضرورة التطهير.

2- إعادة الهيكلة.

3- إعادة النظر في ظهير 1972.

4- تسوية المتأخرات

5- إيجاد إطار قانوني لمصحات الضمان الاجتماعي بما يخدم مصالح الطبقة العاملة.

6 - دمقرطة مؤسسة العمل الاجتماعي التابعة للصندوق.

7- تحميل الدولة مسؤولياتها في المراقبة والتتبع.

8- خلق ضوابط إدارية و مسطرية لمأسسة العمل داخل المؤسسة.

السيد الرئيس المحترم، إخواني المستشارين،

إن ما نتوفر عليه من تقارير ومعطيات وأرقام مهما تضاربت مصادرها فإنها لا تسمح بالاستمرار في الكلام والكلام فقط. إن مصداقية المؤسسة والبلاد كلها في الميزان أمام الرأي العام الوطني والدولي.

إن 115 مليار درهم التي نهبت لابد وأن تدفعنا لطرح العديد من الأسئلة من طبيعة: تصوروا معنا لو استثمر هذا الرقم في الطريق الصحيح، كم كان سيكون من الشباب العاطل سيجد شغلا لو وظف هذا الغلاف المالي أحسن توظيف؟ كم من شقة في إطار سكن الأجراء كنا سنبني لمحاربة السكن العشوائي والسكن غير اللائق؟ وكم من مدرسة كنا سنشيد لتحسين جودة تعليمنا؟ وكم من مستشفى كنا سنقيم لتحسين الوضع الصحي ببلادنا؟ وكم كنا سنقلص من حجم مديونية المغرب الخارجية؟

ينضاف إلى هذه الأسئلة وهي كثيرة، كيف دبر استثمار أموال الصندوق من طرف الإدارات المتعاقبة؟ لقد عملت الإدارات المتعاقبة و الحكومات المتاعقبة معها على إيداع أموال الصندوق ب CDG والتي بلغ مقدارها 14 مليار درهم بفائدة 4,5 ينتقص منها 1,25 من أجل الخدمات. معنى هذا أن أموال الطبقة العاملة كانت تستثمر للأسف في بلادنا بأضعف نسبة من الفائدة ببلادنا على الإطلاق، يعني كأنها أموال اليتامى ولو أن الله أوصى بالأيتام.

ومع ذلك نكرر السؤال يا ما طرحناه من موقعنا النقابي هذه 14 مليار درهم أين هي؟ المودعة ب CDG أين هي؟ ومن استفاد من هذا الرأسمال؟

لقد حولت الحكومات السابقة جزءا كبيرا منه لشركة CGI بحجة بناء السكن الاجتماعي. نعم إخواني المستشارين شيدت الفيلات، شيدت الشقق الفاخرة لكن للأسف لم يستفد منها أصحاب الحق من العمال والمأجورين، بل قدمت، والكل يعرف هذا، على شكل هدايا و رشاوى لكل الذين شاركوا في الصمت أو في هذه المؤامرة أو في الصمت عليها والتستر عليها ضد أبنائه، ضد الوطن وضد أبنائه الصادقين.

ولذلك فالأمر في نظرنا يتطلب تدابير آنية ومستعجلة على الأقل نورد أهمها كما يلي:

1- إحالة الملف باستعجال على العدالة لتقول كلمتها وتضرب على أيدي العابثين الحقيقيين بالمال العام.

2- تشجيع العاملين المخلصين للأمانة والكفاءة الراغبة في صيانة أهداف الصندوق وتفعيل أدائه الاجتماعي.

3- رد الاعتبار للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و لمنخرطيه وأسرهم بإرجاع الأموال والممتلكات المختلسة والضائعة.

4- اعتماد خطة شاملة لتأهيل هذه المؤسسة لتقوم بالمهام الموكلة إليها والاستجابة لانتظارات الشغيلة المغربية في مجال الحماية الاجتماعية من تعويضات عائلية وتقاعد وتغطية طبية وتأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية والشباك الاجتماعية والتعويض عن فقدان الشغل وغير ذلك من الخدمات التي من شأنها أن تحصن بلادنا من أخطار انفتاح السوق المغربية على العولمة ومن شأنها أن تضمن استمرار الاستقرار الاجتماعي الذي لوحده لن يستطيع أن يستمر الاستقرار السياسي.

5- إعداد استراتيجية شاملة في مجال الحماية الاجتماعية، تطال مختلف الصناديق والمؤسسات المغربية الموكلة إليها هذه الوظيفة لأنه بالفعل كما جاء في العديد من

التدخلات عديد من المؤسسات يقال عنها الكثير وليس آخرها صناديق العمل.

السيد الرئيس المحترم، إخواني المستشارين،

نعتبر في الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ما حدث ويحدث من فساد في العديد من المؤسسات التي تنهب أموالها نهبا وهي أموال الشعب ما هو إلا جزء من كل، يحيل ذوي الضمائر الحية في بلادنا على ملف الفساد والإفساد، الذي عانى منه المغرب و لا يزال. وهو ملف شكل اهتماما أساسيا في انشغالاتنا كمركزية نقابية مناضلة تدافع عن مصالح ومكتسبات الطبقة العاملة المغربية وعموم الأجراء ويهمها الشأن العام الوطني بكل إشكالاته لأنه ملف يجيب بالملموس عن السؤال المقلق الذي يهيمن على المغاربة منذ ما يفوق الأربعة عقود: لماذا تأخر المغرب عن بلدان لم تحصل على استقلالها إلا بعده وتتوفر على نفس إمكانياته ومؤهلاته أو أقل؟

هذا السؤال شكلت الإجابة عليه مركز اهتمام تفكيرنا الكونفدرالي الجمعي منذ تأسيسها وكان موجها لتحليلاتنا ولأدائنا السجل النضالي في بعده المطلبي والديموقراطي وحكم العديد من مواقفنا في الكثير من المحطات على امتداد أزيد من عقدين، كان أهمها المحطة التي حوكمت فيها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل في شخص كاتبها العام سنة 92 حيث طرحنا ملف الفساد والإفساد في شموليته وفي علاقته بالمسألة الديموقراطية في بلادنا. نستحضر هذه الواقعة المؤامرة فقط لنؤكد أن ما حدث ويحدث لبلادنا من عبث سياسي واستفراد بالثروة الوطنية باعتماد النهب واللصوصية لم يكن في يوم من الأيام عصيا على قدرتنا على التنبؤ بما سارت وتسير إليه أوضاع المغرب، رغم أننا في العديد من المناسبات كدنا نكون عزلا فيما نشير إليه ونؤكد عليه بخصوص تحاليلنا و مقارباتنا.

وعندما نذكر بهذا اليوم وفي هذه اللحظة بالذات ومن أعلى هذا المنبر، فإننا نشدد على أن المسألة الاجتماعية ببلادنا في علاقتها بالمسألة الديموقراطية تعرضتا لضربات موجعة، أدت في الصميم إلى تأخر المغرب عن التقدم والإمساك في لحظة صنع تاريخه لتمكينه من ولوج عصره والفعل فيه لصالح مواطنيه في إطار دولة الحق والقانون التي تربط علاقة المواطنة مع المجتمع، مما جعل المغرب للأسف بلد الفرص الضائعة بامتياز.

إننا إذ نذكر، فلأن الخيار الذي يجب أن يسير عليه المغرب هو خيار واحد كان ممكنا و مايزال في الإمكان التوجه إليه. إنه خيار الديموقراطية كوسيلة وغاية لخدمة المجتمع والقضاء كلية على آلة الفساد والإفساد بحزم و بوثوقية وطنية. أما التعامل مع ملف الفساد بأسلوب در الرماد في العيون فلم يعد مقبولا على الإطلاق.

السيد الرئيس المحترم، إخواني المستشارين،

إن بلادنا أصبحت بالضرورة في حاجة ماسة اليوم إلى مصالحة شاملة مع ذاتها وأبناءها وذلك بالتمكن من تجاوز كل جراحات الماضي وطي كل الملفات الكبرى وعلى رأسها ملف الفساد والإفساد والامتيازات. فالإنصاف والعدالة لن يتحققا ببلادنا إلا إذا نحن طوينا وبصفة نهائية ملف الاعتقال السياسي والتعويض عن محن هذا الاعتقال والكشف عن مجهولي المصير. هذا الإنصاف وهذه العدالة لن تتحقق كذلك إلا عندما سيسترد المغاربة حقهم في التعبير، حقهم في التعليم، حقهم في التشغيل ويوم كذلك سيسترد المغاربة أموالهم التي نهبت ضدا على إرادة المشرع والقانون.

وبهذه المناسبة ولأن المناسبة شرط و لأن الدولة استمرارية، فإننا نطالب باسم الطبقة العاملة المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل باسترداد 115 مليار درهم التي نهبت من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي انتزعت من جلد الطبقة العاملة.

إن هذه 115 مليار اليوم سنضعها على رأس ملفنا المطلبي الذي نستمر في الكفاح من أجله. هذا وحده قد ينسينا كطبقة عاملة جزءا من آلامنا و عذاباتنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد المستشار أحمد بهنيس عن الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الحضور، في البداية، باسم الطبقة العاملة المغربية المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نهني أعضاء لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على عملها ونجاح مهمتها والتي عبرت عن الصدق والنزاهة والمسؤولية اتجاه مؤسسة اجتماعية وعلى ما توصلت إليه من حقائق عن مكامن الفساد والأنحراف الذي عانى منها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

إن تقرير لجنة تقصي الحقائق جاء مؤكدا في مضمونه لما عبر عنه الاتحاد المغربي للشغل منذ عشرين سنة عبر رسائله ومذكراته التي طرحها على الوزراء الأولين وعلى كل السلطات الحكومية والمصالح الوزارية المعنية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومن خلال لجوءه كذلك إلى المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي، بناء على التماس وجهه الاتحاد المغربي للشغل إلى جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني.

إن هذا يمثل اعترافا وتأييدا لمواقف الاتحاد المغربي للشغل وتأكيدا لتنبيهاته التي كانت تواجه من طرف الحكومات المتعاقبة بالصمت واللامبالاة.

أيها السادة، كيف ألقي بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في هذه الأزمة؟

لقد ألقي بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أزمة مؤسساتية وإدارية ومالية في منتهى الخطورة. أزمة لم تكن قضاء وقدرا وإنما كانت النتيجة المباشرة لمنهج معين اتسم بتجاوزات السلطة والتساهل المفرط والإخلال بأمانة الوظيفة والتدبير إلى أبعد حد، منهج أحيط عمدا برعاية وحماية كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ الثمانينات.

وهاهي الأزمة تتمخض اليوم عن واقع مر يتجلى في كون عدد العمال المؤمنين لا يتجاوز مليونا و200 ألف أجير. أقل من نصفهم حوالي 538 ألف تم التصريح بهم 12 شهرا على 12 شهرا والباقي لم يصرح به إلا عرضا. في حين يحرم من كل حق في الضمان الاجتماعي جزء كبير من الأجراء العاملين في التجارة والصناعة وقطاع البحر والبناء والزراعة بما فيها كبريات الضيعات العصرية و بإيعاز شفهي من وزير التشغيل سنة 88 أقدم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على التخلي على تسجيل الأجراء العاملين بالصناعة التقليدية.

أما المصحات المتعددة التخصصات التابعة للضمان الاجتماعي والتي شيدت باستعمال قسط من الناتج المالي المستخلص من فائض فرع المستحقات العائلية والتي أحدثت لتكون نوعا من إعادة توزيع عيني في شكل علاجات ضدية لفائدة العمال المشتركين. هذه المصحات ليست دائما في متناول الأجراء وهم ممولوها الحقيقيون. وهكذا نراها ترهق كل سنة ميزانية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعبء حتى بلغ 480 مليون درهم. فالتوازنات المالية للنظام الاجتماعي غير ثابتة وتحدد بطريقة مصطنعة ولا قانونية بواسطة تلاعبات في الميزانية وتنشر بصورة أرقام مصطنعة وغير مراقبة.

والتسيير الإداري في الصندوق تسيير متخلف وفاسد ومختل يكلف أموالا باهضة لا تخضع لأية مراقبة.

إن الاتحاد المغربي للشغل ما انفك على مدى الثمانينات والتسعينات وإلى يومنا هذا يعبر كتابة وهو أدق أساليب المسؤولية وأقلها قابلية للنكران عن احتجاجاته ويطلق نداءاته ويصدر بياناته ويفضح المسار المنحرف الذي يسلكه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في اتجاه الهاوية والإخفاق ولم تحظ أية مراسلة من المراسلات بأي جواب كتابي من طرف الجهات التي وجهت لها. ياله من موقف غريب!

ولقد بلغ هذا المسلسل أوجه عندما وافقت الحكومة على التسيير المباشر للمصحات ما بين سنة 1988 و 1992، مما نجم عنه فاجعة مالية وتنظيمية حلت بالصندوق الوطني. وفي سنة 1992 انسحب الاتحاد المغربي للشغل من مجلس الإدارة وصار يتوجه بمطالبه أكثر فاكثر في اتجاه الحكومة وهكذا سلم إلى كل وزير أول بمختلف الحكومات مذكرات في الموضوع ظلت كلها كالعادة بدون جواب.

وفي سنة 1995، توجه الاتحاد المغربي للشغل مباشرة للقصر الملكي، فوافق جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله على الاقتراح الرامي إلى امتحان وضعية الصندوق على أنظار المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الإجتماعي، الذي تواصلت أشغاله طيلة حوالي 6 شهور وكان تقريره النهائي الذي سلمه للعاهل الراحل يثبت صحة الكشف الذي أجراه الاتحاد المغربي للشغل نقطة نقطة. وقد لاحظ أن تسيير الصندوق تلطخه تجاوزات خطيرة ومتكررة ومتعمدة ترتكبها الإدارة العامة للصندوق والوزارات الوصية. وقام التقرير في شكل استشاري مولوي وباقتراحات سليمة تتعلق بإعادة توطيد سلطة مجلس الإدارة ومراعاة الصرامة في المحاسبة والتطبيق الفعلي للقانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، إلا أن هذه الاقتراحات بقيت هي الأخرى مجهولة وبدون جواب.

وأمام هذا المأزق، طالبنا بالقيام بمراجعة جذرية وفعالة للتشريع الخاص بالضمان الاجتماعي وعلى ضوء ما سجلته المؤسسة من إخفاق كبير في التنظيم والتسيير على السواء، قمنا بطرح اقتراح حول التسيير الخاص عن طريق تسليم امتياز عمومي يقوم على قائمة من الشروط إلى مؤسسة مالية أو بنكية.

وهكذا تم الاتصال بكبار رؤساء المؤسسات البنكية المغربية لإجراء دراسة بغرض إيجاد حل يهدف إلى إخضاع تسيير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ماليا وإداريا إلى معايير ثابتة للصرامة والاستقامة على أساس تسييد الامتياز المقترح. ولقد رحب المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني بهذا الاقتراح ترحيب حارا وأعرب عن مساندته له. ومرة أخرى كان مصير هذه الفكرة كسابقاتها من توصيات المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي النسف والتقويض بواسطة مناورات ظلامية غايتها إبقاء الوضع على ما هو عليه ومواصلة تبذير ادخار العمال.

وعلى إثر نتائج أشغال المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي واجه الصندوق هجمة جديدة تجلت في قرار الإعفاء الذي اتخذ في يونيو سنة 1998 لفائدة الديون الغير المسددة من طرف المقاولات وهو الإعفاء الذي كان بمثابة فضيحة حقيقية جعلت المقاولات الشريفة وعمالها

يدفعون الثمن عن سنوات عدة من الغش وسوء تدبير الديون.

إن انحراف نظام الضمان الاجتماعي هو أولا وقبل كل شيء انحراف لا يحظى فيه الاحترام الواجب إزاء سلطة القانون بأية أهمية في أعين أولئك الذين عهد إليهم قبل غيرهم بفرض هذا الاحترام. فمسؤولية السلطات العمومية المكلفة بمراقبة الصندوق الوطني ومسؤولية الحكومات بصفة عامة مسؤولية عظمى لا محالة. لذا ارتأى الاتحاد المغربي للشغل انطلاقا من هذه المعاينة وأمام سياسة إقبار توصيات المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي أن يلجأ في يونيو سنة 2000 إلى القضاء أمام الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى لتصدر الحكم بعدم مشروعية الاتفاق المبرم في 25 فبراير 2000 بين وزيري الصحة والتشغيل والرامي إلى استعمال مخصصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من اجل تمويل مصلحة تابعة لوزارة الصحة، مع أن القضية كانت من البساطة والبداهة بمكان وكان خرق بنود الاتفاق واضحا كل الوضوح.

ومن خلال هذه القضية وعلاوة على المبلغ أو الاستعمال المنصوص عليهما في الاتفاق المذكور كانت الفائدة من اللجوء على القضاء هو انبثاق أحكام قضائية تكرس سلطة القانون لحماية ادخار العمال في المستقبل وحتى هنا كان الامتناع عن الحكم.

إن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة عمومية تختلف بحكم طبيعة مواردها عن جميع المؤسسات الأخرى الموضوعة تحت مراقبة الدولة، ذلك أن الموارد المالية التي يديرها لا تستخلص من الضرائب، بل إنها تشكل وديعة وادخارا يقتطع من أجور العمال فلها نظرا لهذه الصفة طابع خاص له حرمته وله حق لا يجوز التصرف فيه. والدولة في نظام التضامن هذا لا تقدم أية مساعدة مالية ولو درهم واحد لكنها تضطلع بمسؤولية أساسية هي السهر على احترام القانون والتوازنات المالية والتسيير السليم لنظام الضمان الاجتماعي، لكن الذي حدث في واقع الأمر كان عكس ذلك أن ممثلي الدولة تنازلوا تدريجيا عن مهمة المراقبة ونصبوا أنفسهم شيئا فشيئا متصرفين مباشرين للمؤسسة، بل أصبحوا شركاء في المخالفات والتقصير وتجاوزات الإدارات العامة مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على فعالية التسيير وجدواه وكذا على التوازنات المالية وسلامة مدخرات المؤمنين الاجتماعيين من التجزؤ أو الانتقاص.

إن القوانين المتعلقة بمراقبة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي من أوضح وأدق القوانين وهي تنبع من إجراءات تشريعية(البنود 1 و10 من ظهير 1972) تحدد مهمة المراقبة التقنية التي هي من اختصاص وزارة التشغيل. وعلى هذه الأخيرة أن تسهر على التسيير السليم للمؤسسة وأن تبطل كل قرار يخالف القانون أو يعرض التوازنات المالية للمخاطر.

كما أن هذه القوانين تنبع من إجراءات تنظيمية مفصلة تحدد واجبات وزارة المالية المكلفة بممارسة مراقبتها أوليا على ميزانية نشاط المؤسسة ثم ممارسة مراقبتها بعديا عن المخصصات وتحصيل الاشتراكات (مرسوم وزارة المالية بتاريخ 24 غشت 1965 ومرسوم 6 يناير 1998 المتعلقان بتنظيم مالية ومحاسبة الصندوق).

ويتعين على المراقب المالي أن يضع تقريرا سنويا يسلمه إلى وزيره وإلى المدير العام وعلى هذا الأخير أن يبلغه إلى مجلس الإدارة. والواقع أنه منذ أزيد من عشرين سنة لم تعد هناك لا مراقبة عن المخصصات والتحصيلات ولا تقارير سنوية تبلغ لمجلس الإدارة وكذا الشأن فيما يخص المحاسبة التي هي من اختصاص المدير العام للصندوق والعون في الحسابات الذي يعينه الوزير. إذ على كل واحد منهما أن يمسك مبدئيا حسب البند 6 من مرسوم 1965 محاسبة خاصة به ليبلغها إلى مجلس الإدارة.

والحال أنه منذ سنة 1981 ونظرا لغياب كل محاسبة مطابقة للمعايير القانونية، فإن مجلس الإدارة رفض رفضا مطلقا الحسابات التي عرضت عليه.

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

يمكن القول بأن القواعد المتعلقة بالتنظيم وبمراكز القرار ومراقبة نشاط الصندوق قواعد في منتهى الوضوح والصفاء وأنها تخضع لمنهج منطقي سليم لا عيب فيه وللدولة بصفتها أمينة السلطة العامة والضامنة للصالح العام، سلطة المراقبة بمعناها الواسع على مجموع مجالات أنشطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ولقد صممت هذه المراقبة العمومية لتواكب وتساعد ممارسة سلطة المداولة التي هي من اختصاص مجلس الإدارة (البند 13 من ظهير 1972). فمجلس الإدارة يشكل فعلا السلطة الممثلة للذين يقدمون المال لنظام الضمان الاجتماعي ويعرفه القانون بمركز اتخاذ القرار والسلطة التي تصدق على تسيير المؤسسة.

لقد كان الأمر يجري على هذا المنوال خلال الستينات وبداية السبعينات، حيث كانت مداولات مجلس الإدارة تشمل كما هي الحال في جميع صناديق الضمان الاجتماعي في البلاد الديموقراطية وبصفة طبيعية مجموع المسائل المتعلقة بالتسيير، بما فيها مسألة مرتب المدير العام وحتى مسألة الميزانية المخصصة للسيارة الموضوعة تحت تصرفه في نطاق منصبه.

إن مجلس الإدارة لا يتلقى حتى حاليا لا حسابات مثبتة ولا مستندات قانونية من المفروض أن يبلغها له المدير العام وممثلو وزارة المالية (البنود 10، 11، 12 من المرسوم الوزاري الصادر بتاريخ 29 غشت 1965

والمتعلق بتنظيم المالية والمحاسبة للصندوق، ثم البنود 1، 2، 3، 4، 34، 35، 41، 45 من المرسوم الوزاري الصادر بتاريخ 6 يناير 1998 والمتعلق بتنظيم المالية والمحاسبة بالصندوق).

فلا كون مجلس الإدارة رفض منذ 1981 المصادقة على حسابات الصندوق ولا كونه علق لهذا السبب أشغاله ما بين سنة 1992 و 2000 ولا ملاحظات ولا توصيات المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي ولا احتجاجات الاتحاد المغربي للشغل المتكررة. لا كل هذا كان كفيلا بأن يثير لحد الآن رد فعل أو مجهود من قبل الحكومات من أجل إعادة المشروعية إلى أصلها.

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

لقد عجزت الأجهزة الوزارية المكلفة بالوصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن القيام بالمراقبة القانونية وهو عجز واكبته مجموعة من الانتهاكات المتعمدة والمتكررة لصلاحيات مجلس الإدارة بقيت دون حساب أو عقاب، فكانت النتيجة الحتمية ميوعة المسؤوليات وارتباك مؤسساتي شائن، مما أفرز صندوقا للضمان الاجتماعي يدور في فراغ ويسير حسب أهواء ونزوات مديريه العامين والاختيارات التي يحددونها حسب مقتضى الحال والظروف. ويعرف ظهير 72، البند 13 مهمة المدير العام بأنها مهمة تنفيذية فهو مكلف بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة والتنسيق بين المصالح الإدارية ويتحمل وحده المسؤولية الشخصية لتدبير شؤون مصلحة المخصصات وتحصيل ما للمؤسسة من ديون بتطابق تام مع مقتضيات القانون، لكنه بمجرد ما يتم تعيينه باقتراح من الحكومة إلا ويجمع ما بين يديه، اختصاصات تخضع نظريا للمراقبة لكنها في الواقع ومنذ سنين طويلة أصبحت رهن تقديراته الشخصية. وهكذا صار بإمكانه أن يصرف ما شاء من الأموال للتجهيز وأن يشتري ويعطي وأن يوقع حسب هواه عقودا إدارية وأن يمنح تسهيلات غير قانونية في أداء الاشتراكات وأن يلغي الديون بغير قانون وأن يعلق متابعة المقاولات، يتم كل ذلك بمحض إرادته وانسياقا مع اقتناعه الفردي وبدون أن يقدم أي حساب أو مبرر لأي كان.

ولقد بينت التجربة أن الأزمات السياسية التي يثيرها الشركاء الاجتماعيون، احتجاجا على السطو على صلاحياتهم، كتعليق مجلس الإدارة في الفترة ما بين 92 و 2000 أو اللجوء إلى المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي تعرضت هي الأخرى إلى الخيبة والإخفاق.

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

إن المهم الآن ليس الاعتراف بالاختلاسات ولا تقييم الضرر الذي مس مدخرات العمال وإنما الواجب اليوم هو إصلاح هذا الضرر وإعادة الادخار إلى أصحابه ومتابعة المسؤولين عن هذه الوضعية، الذين تطاولوا على اختصاصات مجلس الإدارة ولجنة التسيير بعد أن حالوا دون ممارسة صلاحيات واختصاصات الفرقاء الاجتماعيين داخل أجهزة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا إنصاف المستخدمين والأطر النزيهة والشريفة داخل الصندوق رغم العراقيل التي يلاقونها في مهامهم الإدارية.

وبهذه المناسبة، باسم مجموعة الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين نهنئ مستخدمي الضمان الاجتماعي النزهاء الذين بقوا في خدمة الطبقة العاملة المغربية. كما يجب كذلك القيام بإصلاحات جذرية في تسيير وتدبير الضمان الاجتماعي واحترام صلاحيات الأطراف الاجتماعية في تسيير هذا النظام، تفاديا لتكرار هذه الكارثة التي مست الالتحام الاجتماعي في بلادنا من جراء انحراف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

إنه لا يجب فقط جرد الانحرافات والاختلاسات التي تعرضت لها الطبقة العاملة المنخرطة بالصندوق بل يجب:

1- تحديد المسؤوليات.

2- رفع الإجحاف الذي حدث في حق المؤمنين الاجتماعيين و استرجاع مدخراتهم وأموالهم التي سلبت بدون سند قانوني. وكذا استرجاع كل الممتلكات العقارية والمنقولات التي تم الاستحواذ عليها بغير وجه حق.

3-كما يجب إصلاح النصوص المنظمة لنظام الضمان الاجتماعي في اتجاه تعزيز سلطة ممثلي المنخرطين من عمال ومشغلين وتقوية دور المراقبة واحترام مدخرات العمال.

4- وفي هذا الصدد، يمكن للمغرب طلب بعثة من خبراء منظمة العمل الدولية للمساعدة في وضع دراسات لتنظيم الصندوق ودراسة خطة تقويمية لخدماته خلال العشر سنوات القادمة. وكذا من أجل مراجعة شاملة للنظام الوطني للحماية الاجتماعية بالمغرب، بما في ذلك الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الجماعي للتقاعد (RCR) كما حدث في بلدان أخرى كأمريكا اللاتينية.

وأخيرا باسم المأجورين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نهنئ أعضاء لجنة تقصي الحقائق على عملها النبيل لتنوير الرأي العام الوطني بصفة عامة والعمال المنخرطين بالصندوق بصفة خاصة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للمستشار السيد محمد كافي الشراط باسم الاتحاد العام للشغالين. فليتفضل.

المستشار السيد محمد كافي الشراط

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد آخر الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

الإخوة السادة المستشارون المحترمون،

في إطار التدخلات بشأن التقرير الذي أنجزته لجنة تقصي الحقائق حول موضوع الضمان الاجتماعي. يشرفني باسم المركزية النقابية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن أتناول الكلمة بشأن هذا الموضوع الذي فيه أقول بأنه رغم ظروف العمل الصعبة والملفات المعقدة، استطاعت اللجنة أن تهيئ تقريرا يشرف فعلا الغرفة الثانية، لأننا من خلال هذا العمل الجبار المضني، استطعنا أن نفهم مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أي أن نفهم هل كانت مهمة إيجابية أم لا؟ وذلك بالوقوف على مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للأجراء وهل كانت عادلة؟ هل كانت في مستوى ما تنتظره الشرائح موضوع هذه الخدمات؟ ثم أيضا هل كانت الواجبات للمقاولات تؤدى دون إحداث أي خلل بانتظامية وانسحاب على كل الشغيلة وذلك من خلال لجان التفتيش المعدة لهذه الغاية؟

ولقد تمكنت اللجنة أيضا في إطار هذا الفهم لمهمة الصندوق من معرفة فاعلية أو عدم فاعلية التسيير العام، هل كان يخضع للمقاييس التسييرية العلمية المعقلنة؟ هل كان باهظ التكلفة إلى آخره؟

وفعلا لقد فهمت اللجنة بأن 18% من مداخيل الصندوق تصرف في التسيير غير المعقلن، إذ العديد من المصاريف تظل غير مبررة، إضافة إلى ما يذهب منها كمصروفات في الوسائل والآليات المختلفة للتزيين والترفيه. وتمكنت اللجنة أيضا من فهم ما شاب المصحات كحركة ملحقة بالصندوق وبالتالي من الوقوف على الخرق القانوني المكتنف لهذه المصحات وكذلك العجز المالي الكبير جدا وهو 40 مليار من السنتيمات سنويا، تأخذ من أموال المأجورين والمشغلين دون أن يستفيد من خدمات هذه المصحات هؤلاء المأجورون الدافعون لاقتطاعاتهم. إلى آخر ما وقفت عليه اللجنة وهو مستور في التقرير يتبناه الاتحاد العام جملة وتفصيلا.

السيد الرئيس، الإخوة المستشارون،

أكيد أن الذي يهمنا جميعا نحن في الاتحاد العام وأنتم أيضا كل من موقعه والفرقاء الاجتماعيون المعنيون، أرباب العمل و الشغالون وذوو حقوقهم والآفاق المستقبلية لهذا الصندوق وهي لا تبشر بخير لانعدام التجديد لحد الساعة، إذ يسير الصندوق الآن بثلاثين مديرية، عرفت خلق مديريي قطب ومديرين مركزيين وآخرين جهويين داخل بنية لا هي بالممركزة ولا هي بغير الممركزة، مما خلق ستارا سميكا إضافيا بين أصحاب الحق في خدمات الصندوق والصندوق. خاصة إذا علمنا أن إعادة الهيكلة هذه هي ناتج دراسة حصلت مؤخرا كلفت 480 مليون سنتيم دون إشراك المجلس الإداري وذلك لانعدام التغيير الجذري لأن الصندوق لا يزال رهينا للبيروقراطية.

والمؤسف هو أن هذه الهيكلة الجديدة نسجت من طرف بعض الأطر المذكورين في التقرير على الأقل في باب الإخلال بالاهتمام الواجب اتجاه المهمة المنوطة به في الصندوق. ومع ذلك رقي البعض منهم في تحد سافر لأن هذه الترقيات حصلت بعد صدور التقرير وورود هذه الأسماء به. إضافة إلى أن هذه الترقيات لم يستفد منها العديد من الأطر النزيهة المقتدرة والتي ما زالت تنتظر رغم حملها لشهادة عليا.

وقد قررت المديرية العامة عدم إسناد أي مهمة من هذه المهمات إلا لمن سبق له أن تحمل مسؤولية من قبل، مما أتاح الفرصة لحصول بعض التعيينات في مناصب المسؤوليات دون الكفاءة المطلوبة، إذ هناك من حمل المسؤولية بمستوى دراسة ثانوية فقط.

إننا نعلم، أيها الاخوة المحترمون، أن بالصندوق الآن مليونا وبعض المليون من المأجورين المنخرطين وهناك أكثر من مليون لا يزالون ينتظرون أجراء وعائلاتهم قد يصلون إلى 8 أو 10 ملايين وهو رقم مهم جدا لا يمكن ولا يجوز أن نتركهم دون خدمات.

إن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي له إمكانات مهمة جدا يجب أن تتفتح وهذا الدور وهذه الإمكانات هي التي تحتم على السلطتين التشريعية والتنفيذية التدخل بنفوذ في الإصلاح بإحسان التوجه والتوجيه. هذا من جهة ومن أخرى فإن هذا التقرير لما صدر عن هذه الغرفة الموقرة قد خلق عددا من المواقف المتباينة منه، مواقف مؤيدة بقوة وحماس وأخرى غير مؤيدة وكذلك بقوة وحماس وهذا راجع لأننا بدأنا فقط في باب تقصي الحقائق الذي لا يختلف عليه اثنان بأنه أساسي في تركيز الديموقراطية وهو ما نسمعه ونشاهده ونقرأه حاصلا في البلاد المتقدمة التي لم يعد فيها أحد يتحدث عن فتح كل الملفات والشفافية والمراقبة والمرافقة أيضا الخ plus de tabous.

ومشكلتنا نحن الذين لا يتقبلون ضرورة التفتح والشفافية هم بعض التقنوقراط الذين لم يألفوا أن يأتي برلماني أو مستشار أو غيرهما ليراقب، في حين أنه أمر عادي عند من لا يخشى مراقبة لأنه يعمل في شفافية ووضوح.

إن الغاية من التقرير هي التقدير l'appréciation واقتراحات التقويم وليست الغاية منه توجيه الاتهامات المقصودة لفلان أو جهة ما، لأن هذا يبقى من اختصاص القضاء.

إن عمل كل لجنة لتقصي الحقائق هو من باب المراقبة البرلمانية وهو أمر عادي مقبول في البلاد المتقدمة كما

أسلفت، لأن فيه تحسيسا بالمشاكل الحقيقية في العالمين الاقتصادي والاجتماعي. وهذا العمل الذي قامت به هذه اللجنة هو تجربة يجب أن تعزز وتزكى وتعمم. لأن برلماننا بغرفته لو أنجزت فيه كل غرفة عملا واحدا مثل هذا في السنة لكان ذلك كافيا ليعرف الشعب أن هناك مراقبة.

السيد الرئيس، الاخوة المستشارون،

هل من عمل بعد هذا التقرير؟

بالنسبة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب فيما يخص التتبع فإنه يرى، حيث أن هناك مسائل في التقرير لا تزال غامضة، غير مفصلة والوثائق بشأنها غير واضحة وغير مرفقة والتقرير بنفسه يقول هذا لأن اللجنة لم تكن لها الوسائل الكافية للبحث فيها لذلك فإنه يرى:

1- أن تتحمل الحكومة مسئوليتها لإتمام البحث وخاصة بواسطة المفتشية العامة بكل الاهتمام المعهود في أعمالها والفعاليات من أطرها. ويتم هذا العمل بتنسيق مع المجلس هذا.

2- أن تحال القضايا الجاهزة على القضاء وأن يتوفر الوقت الكافي لهذا العمل، حتى لا يظلم أحد، خلافا لمن يريد السراب، لأننا لسنا هنا بصدد إحياء محاكم التفتيش، لأنه يجب أن تحفظ حقوق الناس حتى لا نسير في اتجاه أكباش الفداء. تحال هذه القضايا الجاهزة على القضاء لأن وقت اللاعقاب يجب أن يولي وإلى غير رجعة.

أما فيما يتعلق بالإصلاحات، فإنه يتبين أن جميع الإصلاحات منذ 30 سنة ومن خلال تقييمها بما فيها حتى تلك التي تمت في سنة 93 تحت رئاسة السيد الوزير الأول آنذاك بواسطة لجنة كبرى بين وزارية واستخدام العديد من مكاتب الدراسات وصرف الأموال الطائلة، تبين مع هذا كله أنها إصلاحات كانت لها حدود لأن العمل ظل تحكمه البيروقراطية، مما جعل منها إصلاحات شكلية غير ذات جدوى كبرى، مما يفرض الآن إدخال إصلاحات جذرية مؤسساتية والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يقترح بشأنها ما يلي:

أ- حيث أن الصندوق في صورته الحالية أصبح عملاقا، فهو بحاجة إلى قسمته إلى صندوقين في نظرنا:

1- صندوق خاص بالانخراطات الاجتماعية، يكون من واجبه استخلاص واجبات العمل والمقاولات اتجاه الصندوق، بما فيها فيما يخص التغطية الاجتماعية، له مساطره الواضحة وقوانينه التسييرية المتضمنة حتى لحق الطعن والنقد مثل ما هو معمول به في وزارة المالية.

2- صندوق خاص بالتعويضات الاجتماعية وفيها التعويضات العائلية والمعاشات، يبقى مكلفا خصوصا بالمصاريف، يأخذ تسبيقات من الصندوق الأول ولا يتسلم أخرى إلا بعد أن يبين وجهة صرف الأولى بكل الوثائق والحجج المعمول بها في الإثباتات من هذا النوع، مما يخلق مراقبة بنيوية مستمرة قويمة فعلا.

وبالموازاة مع هذا الاقتراح فإن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يقترح أيضا تجميع الصناديق في التغطية الصحية في صندوق واحد يذهب هو الآخر إلى صندوق المداخيل أي إلى صندوق الاستخلاصات المشار إليه آنفا وتعطى مصاريفه منه أي من صندوق الاستخلاصات هذا وبهذا نكون قد طبقنا فعلا الاختصاص أي الانخراطات وهذا (أ)، التعويضات الاجتماعية الكلاسيكية المعروفة وهذا (ب)، التغطية الصحية وهذا (ج).

ولن ندخل في التفاصيل الآن في هذه الأمور لأن هذا لو اعتمد فإنه سيكون بحاجة إلى نصوص قانونية. المهم هو أننا بهذا الاقتراح نكون سرنا فعلا في طريق توفير وضمان المراقبة الذاتية.

أما فيما يتعلق بموضوع المصحات التابعة للصندوق، فإن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يقترح أيضا إيجاد حل قانوني ونهائي لها، حل خارج نطاق الصناديق أعلاه محكوم طبعا بمراعاة مصالح ثلاثة آلاف العاملين بها، لا نعرض أي واحد منهم لأي ظلم أو ضياع.

إنها اقتراحات في العمق وهي بحاجة إلى إرادة سياسية قوية من كل السلطات الدستورية إلى تطبيق فعلي لسياسة التغطية الاجتماعية، تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقية للساكنة المغربية لمدة عشرين أو ثلاثين سنة، سياسة تكون متلائمة مع التطور الاقتصادي للبلاد.

وفي انتظار الإصلاحات الجذرية، ماذا يجب أن يعمل المسؤولون؟

وهنا أقول، إن الجدير بالذكر أنه رغم النية الحسنة والرغبة الصادقة والتوجيهات التي صدرت عن الوزير الوصي السيد عباس الفاسي واتخاذه بعض المبادرات المهمة كالعمل على جمع المجلس الإداري بجميع مكوناته واتخاذ قرار يرمي إلى حماية التوازن المالي واتخاذه أيضا قرارات بشأن مراجعات تقنية وإصلاحات مثل رفع السقف من 5000 إلى 6000 درهم وزيادة 100 درهم في المعاشات وخفض قيمة العمولة التي كان صندوق الإيداع والتدبير يقتطعها إذ توفر بهذا الإجراء 9 ملايير للصندوق والزيادة في نسبة الفائدة على الأموال المودعة بالصندوق أعلاه إلى آخره.

والجدير بالذكر أن دار لقمان بقيت على حالها في هذا الصندوق لذلك يجب:

1- إيقاف السياسة الحالية للصندوق والتي مازالت تسير في اتجاه البيروقراطية الداخلية والتدبير غير العقلاني خصوصا في الخدمات والصفقات التي مازال معمولا في البعض منها بالتراضي.

2- عودة السلطة والاعتبار للمجلس الإداري وحقن جسم الصندوق بدماء جديدة وعقليات تؤمن بالمسؤولية وتقدرها، تعمل في ظل الشراكات المطلوبة وتقبل المراقبة.

3- توفير تكوين حسب تصميم تكويني فعلا لكل الذين لهم قابلية ومقدرات على قبول هذا التكوين وتقوية التقويم والتدقيق الداخلي والخارجي و تفعيل دور المفتشية العامة.

السيد الرئيس، الاخوة المستشارون،

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يدرك فعلا أهمية وحساسية هذا الموضوع الذي يهم جميع المغاربة مهما اختلفت مشاربهم، لأنه بدون توفير التغطية الاجتماعية الفاعلة هناك الظلم الاجتماعي وهناك عدم الاستقرار الاجتماعي، إذ لا هوادة مع الإقلال ولا مسالمة مع الكسر الذي تحدثه الفوارق الصارخة وانعدام التغطية الاجتماعية أكبر جريمة في حق المواطن لأنها سلب لمواطنته.

إننا عن اختيار أو عن غيره سرنا في اتجاه اقتصاد السوق خاضعين للشمولية والعولمة وكل الأصوات الموضوعية تنادي بأن من الذي يأنسن وجه هذه العولمة المتوحش هو السياسة الاجتماعية الفاعلة. لذلك على المجلس تتبع هذا الموضوع لأنه اجتماعي والمجلس مركب من كل الشرائح الاجتماعية المغربية المعنية بالسياسة الاجتماعية. لذلك فإننا نقترح تكوين لجنة وطنية فيها أعضاء من اللجنة مع ممثلي القطاعات الحكومية ذات الصلة وهي التشغيل والمالية والصحة والفرقاء الاجتماعيون: النقابات وأرباب العمل لتتبع التوصيات التي ستصل إليها الغرفة الثانية، حتى لا يبقى هذا التقرير حبرا على ورق.

هذا، ومرة أخرى لا تفوتني الفرصة دون أن أشكر وأنوه بالعمل الكبير الدؤوب الذي اضطلع به السيد الرئيس والسيدان المقرران وكل عضو في اللجنة الذين تحملوا السفر والمصاريف لأداء مهمة أخذوها على عاتقهم وكذلك الطاقم الإداري المرافق لأعمال اللجنة والذي سهر الساعات الطوال حتى خارج أوقات العمل. مما مكن اللجنة من إنجاز ما أنجزته من عمل قائدها فيه فقط توفير الحق والحفاظ على الحق بالنسبة للجميع والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للمستشار السيد جامع المعتصم باسم الاتحاد الوطني للشغل. فليتفضل.

المستشار السيد جامع المعتصم

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين، السادة الحضور،

بداية أسجل ملاحظة على هذه الجلسة مع كامل الأسف، كيف لم تستطع أرقام تقرير لجنة تقصي الحقائق أن تجذب اهتمام الاخوة المستشارين للمشاركة في مناقشة هذا الموضوع المهم والحكومة أيضا طبعا.

السيد الرئيس،السادة المستشارون المحترمون،

يعتبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أداة رئيسية للتنمية الاجتماعية والسلم الاجتماعي باعتباره مؤسسة أوكل إليها القانون القيام بتوزيع الثروات لفائدة الفئات التي فقدت مدخولها بسبب المرض أو العجز، كما تضمن تأمين مستقبل الأجراء بعد إحالتهم على التقاعد ومستقبل ذويهم بعد الوفاة.

ومن هذا المنطلق كان لزاما على الدولة بمختلف أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية أن تسهر على المراقبة الصارمة لهذه المؤسسة منذ تأسيسها على اعتبار أن أي اختلال في تسييره وتدبيره وتوازنه المالي يهدد بشكل مباشر مستقبل الفئات المستضعفة من العمال وذوي حقوقهم.

وكان لزاما أيضا على النقابات وأرباب العمل أن يساهموا في هذه المراقبة باعتبار مشاركتهم في التدبير من خلال تمثيليتهم في المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ومع ذلك، السيد الرئيس، فإننا نعتبر تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول هذا الصندوق لبنة أولى في مجال تفعيل الرقابة البرلمانية، ومنها رقابة مجلس المستشارين على المال العام.

إن الحقائق التي توصلت إليها اللجنة مشكورة في إطار المهام المنوطة بها دستوريا وبناء على مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، تبين هول الفساد الذي ضرب هذه المؤسسة العمومية الاجتماعية وعرض حقوق الأجراء والأرامل واليتامى للهدر والتبذير على امتداد عقود طويلة ليتأكد لنا جميعا أن الفساد صار لازمة هيكلية لأغلب مؤسساتنا العمومية.

فبالأمس القرض العقاري والسياحي، والقرض الفلاحي، واليوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والشركة المغربية للملاحة والمكتب الوطني للنقل والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي. واللائحة تطول من المؤسسات العمومية التي يهددها الفساد، مما يدفعنا إلى التساؤل هل ينبغي أن ننتظر تشكيل لجن لتقصي الحقائق حول جميع المؤسسات العمومية (721) لنتحقق من الفساد الذي ينخرها ويهدد مستقبلها؟

إن ما وقع في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتبر كارثة اجتماعية وإنسانية بكل المقاييس، حيث تمكنت لوبيات الفساد من الاغتناء الفاحش من خلال أكل أموال اليتامى والأرامل والعجزة في واضحة النهار وأمام أعين المسؤولين والوزراء والذين لهم وصاية على هذه المؤسسة

وأمام أعين ممثلي الأجراء من الزعماء النقابيين وأمام أعين ممثلي المشغلين من كبار المقاولين، يقول الله تعالى: "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا".

ودون الدخول في حجم الاختلالات وقيمة الاختلاسات على اعتبار قاعدة "ما أسكر كثيره فقليله حرام". إن الذي يسرق الدرهم الواحد سيكون متهما وقادرا على سرقة الملايير أيضا. فإنني باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أدعو وبكل قوة إلى:

1- قيام أجهزة السلطة التنفيذية والدولة بمسئوليتها في حماية المال العام وخصوصا سلطات الوصاية المالية، ممثلة في وزارة المالية التي يحق لنا أن نتساءل عن مبرر عدم قيام مفتشيتها العامة بأي تحقيق في هذه المؤسسة الضخمة والتي تحوم حولها الشبهات منذ عقود.

2- قيام السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب والمستشارين بمسئوليتهما في الرقابة على المال العام. وفي هذا الصدد نطالب بتقديم التقارير المحاسبية السنوية للمؤسسات العمومية مرفقة مع مشاريع قانون المالية، حتى تكون هذه التقارير موضوع إطلاع ودراسة وبحث من قبل ممثلي الأمة وحتى لا يستمر مثل هذا النزيف الذي يهدد الاستقرار والأمن الاجتماعيين ببلادنا.

3- قيام السلطة القضائية، ممثلة في النيابة العامة للمحاكم العادية والمجلس الأعلى للحسابات، بالدور اللازم لمتابعة المسؤولين عن نهب أموال الأمة بشكل متواصل ومستمر تجسيدا لدولة الحق والقانون، وتجاوز أسلوب الحملات التطهيرية التي مع كامل الأسف تميع المسؤوليات ويؤخذ الأبرياء أحيانا بجرم عتاة المفسدين، إضافة إلى ما تمثله هذه الحملات من انعكاسات سلبية على سمعة البلاد ومستقبل الاستثمار وعلى نفسية الأطر النزيهة و الأمينة.

4- إعادة النظر في معايير ومقاييس تعيين المسؤولين على رأس المؤسسات العمومية، واعتبار الأمانة والنزاهة الفكرية والاستقامة الخلقية، معايير ضرورية ومكملة لمعايير الكفاءة والقدرة، مع إعمال مبدأ من أين لك هذا؟ حتى لا تتحول المؤسسات العمومية إلى ضيعات يغتني منها المسؤولون دون رقيب أو حسيب. وأعتقد أن لدينا من الأجهزة ما يمكنها من أن تحصي أنفاس المواطنين، فكيف لا يمكن أن نوفر أجهزة يمكن أن تراقب أموال المسؤولين ومصادر ثروتهم.

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

إن غيرتي على هذا المجلس وحرصي الشديد على ضمان مصداقيته وعملا بمقتضى الآية الكريمة: "ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى". يلزمني أن أنبه إلى بعض الاختلالات التي اعترت تقرير لجنتنا النيابية لتقصي الحقائق. وأقول تقرير لجنتنا النيابية أو تقرير مجلس المستشارين اليوم لانه صار ملكا لمجلس المستشارين وصار أيضا ملكا للرأي العام وبالتالي فلا بد من التنبيه إلى بعض الاختلالات التي ينبغي تداركها حتى لا نقع في ما يمكن أن يمس مصداقية هذا المجلس.

لقد أناط الدستور في مادته 42 باللجان النيابية لتقصي الحقائق مهمة جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة وإطلاع المجلس الذي شكلها على النتائج التي تنتهي إليها أعمالها. وفصلت المادة 8، من القانون التنظيمي رقم 95-5 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق الذي وقع تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 00.54 مراحل جمع المعلومات فيما يلي:

1- الإطلاع على جميع الوثائق العامة أو الخاصة التي لها علاقة بالوقائع المطلوب تقصي الحقائق حولها.

2- استدعاء كل شخص طبيعي أو معنوي قصد الاستماع إلى شهادته. فيما يفيد في الوقائع.

3- البت في أمر إيفاد عضو واحد أو أكثر من أعضاء اللجنة لتلقي شهادة الأشخاص الطبيعيين الذين يتعذر عليهم المثول أمام اللجنة.

مما يبين أن المشرع جعل من الشهادات إحدى أهم مراحل جمع المعلومات وتقصي الحقائق، مما يدفعني إلى التساؤل هل قامت لجنتنا بإعادة الاستماع إلى بعض الشهود الرئيسيين قبل أن تصل إلى فرز الخلاصات النهائية؟ لأن منهجية التدقيق والتمحيص التي تنهجها كل هيئات التفتيش و الإفتحاص الوطنية والدولية ومجالس الحسابات تتطلب أحيانا، بل ضرورة الاستماع إلى بعض الشهود أكثر من مرة، خاصة وأن اللجنة اشتكت من صعوبة إمدادها بالوثائق وعدم توصلها بالبعض الآخر، مما يدفعني إلى التساؤل مرة أخرى هل لجأت لجنتنا إلى المطالبة بتطبيق مقتضيات المادة 13 من القانون التنظيمي رقم 95.5؟

السيد الرئيس، السادة المستشارون،

إن قراءة متأنية للأرقام والنسب التي جاءت في التقرير والاستنتاجات التي تؤسس عليها تبين أن هناك نزعة غير مفهومة بالنسبة لي إلى تضخيم الأرقام وتهويل النسب والتسرع في الاستنتاج. وذلك إما بالاعتماد مثلا على معطيات السنة الأخيرة 2001 وهي معطيات كما نعرف في كل المؤسسات، بل حتى في أصغر المؤسسات أنها في الغالب لا تكون مكتملة وغير نهائية مما يطعن في الاستنتاجات التي تؤسس عليها أو عن طريق إغفال بعض المقتضيات القانونية التي قد يكون لها دور في تغيير النسب والأرقام.

وكأمثلة على ذلكما جاء في الصفحة 17: تم إدراج جدول يلخص وضعية المنخرطين بمختلف أصنافهم ويتضح من خلاله أن معدل التطور كان دائما إيجابيا منذ 92 إلى 2000 و تراوح ما بين 2,81 % و 7,34 %، غير

أنه في سنة 2001 وباعتبار المعطيات غير المكتملة كانت نسبة التطور 5,7%-، فاستنتجت اللجنة في الصفحة 16 " أن هذا الانخفاض يدعو إلى القلق والتخوف على مالية الصندوق ومستقبل الضمان الاجتماعي.

و أيضا في الصفحة 18، في الجدول المتعلق بالمأجورين، كانت نسبة تطور الأجراء المصرح بهم إيجابية من 92 إلى 2000 وتراوحت ما بين 1,53% و 9,42% وفي سنة 2001 ولنفس الاعتبار السابق تم تسجيل نسبة 2,71%-، لتستنتج اللجنة دون أدنى تحفظ أن معدل الأجراء المصرح بهم قد انخفض بشكل خطير سنة 2001 إلى 2,7 %-.

الصفحة أيضا 19: جدول كتلة الأجور التي سجلت فيه اللجنة أن معدل تطور الأجور المصرح بها في سنة 2001 كان% 25,23- لتستنتج مرة أخرى وجود انحدار خطير ستكون له انعكاسات وخيمة على الصندوق طبعا. إذن فهذه الاستنتاجات السريعة مع كامل الأسف تعتبر ثغرات في هذا التقرير.

أيضا في الصفحة 68 حين الحديث عن التعويضات القصيرة الأمد، استنتجت اللجنة أن معدل تطورها يشهد تقلبات تراوحت ما بين % 32 و % 0,80 وفسرت ذلك تفسيرا واحدا هو "أن هذه التقلبات راجعة إلى كون معالجة الملفات لا تتم بوثيرة منتظمة، بل تترك لتتراكم سنوات لتعالج دفعة واحدة، ثم تأتي مرحلة إهمال وتراكم من جديد، مما يؤثر على المبالغ المسجلة في كل سنة على حدة." وهذا الاستنتاج مع كامل الأسف لا يستحضر الانعكاسات الطبيعية التي تحدثها التعديلات القانونية التي همت مثلا الرفع من قيمة التعويضات عن الأمومة من الثلثين إلى 100 % ورفع سقف الأجور المعتمدة كأساس للاقتطاع أو التعويض من 3000 إلى 5000 درهم وحاليا من 5000 إلى 6000 درهم. مما يدفعني إلى التساؤل عن مبررات هذا التسرع في الاستنتاج، وعن دواعي استحضار هاجس تضخيم الأرقام. وكأن السرقة والنهب لا يجرمان إلا في حالة الكثرة. وهكذا حدد التقرير مبلغ الضياع الحاصل والمحتمل في أكثر من 47 مليار درهم واجتهدت اللجنة في رسملته على طريقة مع كامل الأسف أعبر عنها "صاحب الجرة" لتحدد الضياع المالي في أكثر من 115 مليار درهم، وهو رقم لا يكاد يصدقه عقل إلا إذا أثبتت لنا اللجنة أن الصندوق كان بإمكانه أن يحصل 47 مليار درهم قبل أكثر من 20 سنة ليتمكن من الحصول على تلك الفوائد الخيالية.

السيد الرئيس، لقد احتسب التقرير مجموع ما أنفق على مصحات الضمان الاجتماعي منذ تأسيسها وقدره بعد رسملته في أكثر من 20 مليار درهم واعتبرت اللجنة هذا المبلغ ضياعا كاملا بمبرر أنها أنشئت ضدا على القانون وهو ما يمكن اعتباره صحيحا إلى سنة 1981، ويتحمل مسئوليته المجلس الإداري الذي اتخذ القرار، والوزارة الوصية التي غضت الطرف عنه ولم تقم بإلغائه مما يكسبه المشروعية حسب مقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 10 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 184.72.1 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي والتي تنص على: "وإذا لم يتخذ أي قرار وزاري في أجل خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تبليغ القرار الصادر عن المجلس الإداري أصبح هذا القرار الأخير نافذ المفعول". وأكثر من هذا فإن المشروعية القانونية قد اكتسبتها هذه المصحات بمقتضيات القانون رقم 15.81 المصادق بموجبه على مخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عن الفترة المتراوحة بين سنة 1981 و 1985 حيث تؤكد الوثيقة المضافة إلى أصل هذا القانون في الصفحة: 250 " أن برنامج العمل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يشتمل على المشاريع والتدابير التالية منها:

إنشاء 9 مراكز صحية (القنيطرة- الجديدة- تازة- المحمدية- سطات- آسفي و 3 مراكز بالدار البيضاء بتكلفة 79.000.000,00 درهم...)

ثم كيف يعقل أن تعتبر أجور الأطباء والممرضين والإداريين و الأعوان ونفقات التجهيزات المتوفرة بالمصحات بل ونفقات علاج مئات الآلاف من المرضى ضياعا مطلقا.

والمثير للاستغراب حقا هو أن التقرير بدل أن يهتم بتقصي الحقائق في شأن التدبير السيء لهذه المصحات و زبونية التوظيفات بها و الإختلالات التي تعتري ماليتها، اجتهدت اللجنة لتقديم سيناريوهات لتدبير هذه المصحات في الصفحة 125 لتستنتج منها: "أن هذه المصحات ستظل تكون ثقبا لمالية الصندوق، مهددة بذلك توازناته المالية لأنه بالرغم من السيناريو الأكثر تفاؤلا حسب اللجنة سيستمر العجز." ولتخلص في الصفحة 126 إلى: "أن الاستمرار في الاحتفاظ بالمصحات يهدد جليا توازنات الصندوق كيفما كانت أو تكون صيغة التدبير". لتقترح في الصفحة 132 خيارات للتأمل تتلخص في: نقل تدبير هذه المصحات إلى وزارة الصحة أو تفويت ملكيتها إلى القطاع الخاص. وفي كل الحالات يجب إيقاف الإمدادات الممنوحة لهذه المصحات من مدخرات المؤمن لهم لأنها غير قانونية - حسب اجتهاد اللجنة.

السيد الرئيس، إن المتأمل في الصفحة 51 من التقرير التي تتناول الاختلالات التي يعرفها مجال الانخراطات يلحظ وجود نفس عدمي غير مبرر، ومقاربة شمولية جامدة لا تعير للتحولات التي شهدها الصندوق أي اعتبار. ومن ذلك التنصيص على:

- عدم وجود جهاز إداري مسؤول عن تدبير شؤون الانخراطات.
- عدم وجود جهاز إداري مسؤول خاص بالتحصيل.
- عدم احتساب الذعائر باستمرار.

يعني سلسلة من عدم..إن أحدا لن يجادل اللجنة لو عبرت على أن هذه الأجهزة ليست سليمة أو أنها عاجزة عن أداء وظائفها و أن بها اختلالات، لكن كيف يمكن الموافقة على إنكار وجودها من الأصل.

وبالرغم من تمايز مرحلتين أساسيتين من تاريخ الصندوق ما قبل 92 وما بعد 92، ووجود إشارات في التقرير عن مبادرات إصلاحية. فإن النتائج المستخلصة توحي بأن هذه المؤسسة لا يرجى إصلاحها وعلى الرغم من هذا الاستنتاج فإنها ما تزال تصرف المعاش لأزيد من 250 ألف مستفيد، والتعويضات العائلية لأكثر من 450 ألف أجير، فهل يكمن الحل في التخلص من هذه المؤسسة أم أنه ينبغي الإسراع بإصلاحها وضمان مراقبتها بشكل جيد؟

السيد الرئيس، بالنسبة لتحديد المسؤوليات، فإنه ينبغي التأكيد أولا على أن الأصل في الأسماء التي وردت في هذا التقرير هو البراءة حتى تثبت إدانتها من القضاء. ومع هذا فإن الملاحظ هو تغييب أسماء هيمنت على الصندوق وتمكنت من شل نشاطه والحد من اختصاصات أطره ومستخدميه الذين تحولوا في كثير من الأحيان إلى منفذي التعليمات سواء عن طواعية أو إكراه. وهي أسماء متنفذة في الجهاز التنفيذي وأخرى تستغل مشروعية تمثيل الأجراء داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

السيد الرئيس، وأخيرا لا يمكن فصل نتائج هذا التقرير عن السياق العام الذي قدم فيه، حيث المنازعة على أشدها بين لوبيات التأمين والصندوق حول تدبير التغطية الصحية الإجبارية، من جهة، وبين الصندوق و لوبيات الخدمات الصحية الخاصة حول تدبير مصحات الضمان الاجتماعي من جهة أخرى. وكان حريا باللجنة أن لا تقحم تقريرها في هذا الصراع وتلتزم بما حدد لها من مهام لم تكن ضمنها التحقيق في أهلية الصندوق لتدبير ملف التغطية الصحية الإجبارية، غير أنها اختارت أن تنهي خلاصاتها في رسم آفاق المؤسسة في الصفحة 306 "معتبرة" أن الصندوق غير مؤهل حاليا وكذا في المستقبل القريب لتدبير هذا الملف".

السيد الرئيس، لقد اخترت أن أقدم هذه الملاحظات بين يدي هذا التقرير الذي كما أكدت لو يعد ملكا للجنة تقصي الحقائق، بل هو ملك لهذا المجلس وملك للرأي العام، وهي ملاحظات تروم تصحيح بعض اختلالات التقرير حتى يعبر بصدق عن الحقائق، وبشكل أرضية سليمة لانطلاق عمل القضاء الذي نعول عليه جميعا في أن يسهر بكل نزاهة وشفافية واستقلالية على حفظ الحقوق وصون الأموال العمومية والضرب بشدة على أيدي المفسدين، مسترشدا في ذلك بالآية الكريمة: "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المستشار. والآن الكلمة لآخر متدخل المستشار السيد يونس العراقي.

المستشار السيد يونس العراقي

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمامكم باسم مجموعة الوسط الاجتماعي لمناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أيها السادة،

لقد اختارت الدولة المغربية أسلوب المؤسسة العمومية لتدبير بعض القطاعات المهمة تخفيفا للعبء على بعض القطاعات الحكومية بشرط بقائها تحت الوصاية الإدارية والمالية. وقد سرنا على هذا النهج لعدة عقود بدون الوقوف على نتائج عملها وطرق تسييرها.

وقد بدت بوادر الفساد الكلي بعدة مؤسسات منذ بداية الثمانينات، غطت عليه مسكنات برامج التقويم الهيكلي، الذي فرض علينا بتوصيات معروفة من المؤسسات المالية المانحة للمغرب، لكن بعض الإصلاحات البسيطة التي أدخلت على هذه المؤسسات العمومية وتغيير مدارئها، أخر انفجار هذه الفضائح إلى يومنا هذا.

وإيمانا منا في مجموعة الوسط الاجتماعي بضرورة البحث والوقوف على نقائص الأمور ومحاربة الفساد الإداري والمالي الذي انتشر بشكل خطير وما يترتب عنه من نتائج اجتماعية ومالية واقتصادية مؤلمة، فإننا ساندنا الفرق المحترمة التي تقدمت بطلب تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتأسفنا لاقتصار العضوية على الفرق دون المجموعات البرلمانية.

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

لقد أدت عملية إنجاز هذا التقرير موضوع المناقشة ونشره إلى فضح الفساد داخل مؤسسة من المفروض أن تقوم بحماية المؤمن لهم ضد مخاطر فقدان الدخل بسبب المرض والولادة أو الشيخوخة وذلك عن طريق صرف تعويضات قصيرة وطويلة الأمد والتعويض عن الوفاة ومعاش المتوفي عنهم وصرف تعويضات عائلية وتقديم خدمات صحية من مصحات ووحدات متنقلة تابعة للصندوق إلا أن المؤسسة وضدا على الظهير المحدث لها

وكذا ضدا على القوانين المعمول بها في التسيير الإداري والمالي والصفقات العمومية، فإنها اختارت لنفسها سياسة خاصة جدا وكأنها ضيعة خاصة في ملك مجموعة من المدراء والمسؤولين الماليين لها.

فيكفي أن نقف على النقط التالية:

1- تقارير الافتحاص المنجزة من طرف مكاتب خاصة وعمومية.

عادة ما تختار بعض المؤسسات عملية الافتحاص المالي للوقوف على حقيقة وقائع التسيير المالي والإداري لها لوقف نزيف ما أو خطر يهددها، حيث يعتبر التقرير المنجز مدخلا للإصلاح أو التطهير يصحح وضعية المؤسسة. بعكس ذلك فرغم وجود 53 تقريرا أنجزته مكاتب متخصصة في الافتحاص، فإننا نتساءل عن المقاصد الحقيقية وراء تحريك هذه العمليات وكيفية اختيار هذه المكاتب بعيدا عن إجراء عروض للأثمان في إطار المنافسة الشريفة بين المكاتب المعنية. والأغرب من هذا أين هي النتائج الحقيقية لهذه الافتحاصات؟ وكيف تمت تأدية واجباتها؟ ولخدمة من؟

دون أن ننسى التقارير المنجزة من طرف الهيئات العامة كاللجنة الوزارية المكلفة بإعادة هيكلة الصندوق وتقرير مجلس الحوار الاجتماعي دون معرفة مصيرها. ولماذا لم يتم اعتمادها من طرف السلطات الحكومية لوقف نزيف الصندوق؟

2- الانخراطات

تعتبر الانخراطات أهم رافد مالي للصندوق، إلا أن التقرير يثبت خسائر مالية ضخمة من جراء سوء التدبير والفوضى وعدم تتبع المنخرطين وتسجيلهم ومراقبة عملية التصريح. فعملية التحصيل كانت تتم حسب المزاج والأحوال، إلا أننا نلاحظ بأن التقرير ضم لائحة من المؤسسات والشركات دون أن يشير إلى أن بعضها يتوفر على ملف لتسوية ودية مع الصندوق في السنوات الأخيرة. دون تهرب أو تملص مما قد يسيء إلى سمعة هذه الشركات ويشكك في مصداقيتها.

3- المصحات والوحدات الصحية

كما أسلفنا الذكر فقد أحدث الصندوق مصحات دون سند قانوني ولكن قد نصفق لهذه البادرة بالفعل لو نجح الصندوق في نهج سياسة واضحة المعالم، يستفيد منها الأجراء المؤمن لهم. ولكن التقرير وقف على سوء التدبير والعشوائية في التسيير والاختلاسات المباشرة وارتفاع فاتورة المشتريات. ورغم وجود هذه المصحات ووجود تقارير سابقة حول وضعيتها المزرية، فإننا نتساءل عن سبب تركها على حالها منذ سنين تستنزف مالية الصندوق دون رقيب أو حسيب ولفائدة من؟

4- الصفقات العمومية

تعتبر الصفقات التي أبرمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أكبر دليل على الفساد الإداري والمالي، الذي يميزه عن باقي المؤسسات العمومية. فبالإضافة إلى عدم احترام القوانين الجاري بها العمل من طرف الصندوق والشركة العامة العقارية والخلط بين أدوار كل منهما، فإننا نجد عددا كبيرا من الصفقات تمت بطريقة مباشرة ولم يكن موضوع تأشيرات مسبقة للمراقب المالي. إضافة إلى عدم اللجوء لقواعد المنافسة المنصوص عليها في القوانين المعمول بها في هذا الباب، مما حرم مجموعة من المقاولات الصغرى والمتوسطة من المشاركة والفوز حتى بأصغر صفقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. مما يفيد وجود تلاعبات خطيرة و تجاوزات دون خوف و كأن الصندوق ملكية خاصة بأصحاب القرار دون غيرهم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

اقتصرنا على بعض النقط الهامة في التقرير لإبراز هول الفضيحة التي هزت الرأي العام الوطني، خصوصا عندما يتعلق الأمر بصندوق أوكل إليه القانون مهمة سامية وأساسية تهم الحياة الاجتماعية لشريحة مهمة من المغاربة وهي مناسبة بالنسبة لنا في حزب الوسط الاجتماعي لطرح مجموعة من التساؤلات. ألم تفح رائحة فضائح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ سنين؟ ألم تنجز السلطات الحكومية – أي سلطة الوصاية- تقارير أوضحت بالملموس الاختلالات والاختلاسات التي عرفها الصندوق؟ أين كانت الأعين التي لا تنام في مراقبة وحماية مصالح المواطنين؟ ما هو مصير التقارير التي أنجزت من قبل؟ ومن أعطى الأوامر لإقبارها؟ والسؤال العريض الذي يطرحه المواطن المغربي، ما هو مصير هذا التقرير؟

نحن على يقين تام على أن طرق التعامل مع هذا التقرير يجب أن تتم بسبل عقلانية ودون تجريم أو عقاب إلا في إطار القانون ومن طرف الهيئات القضائية المختصة دون تعسف أو إكراه.

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

اخترنا المساهمة بهذه الملاحظات البسيطة في موضوع حساس نتوخى من خلالها المشاركة الفعلية في النقاش العام حول كل القضايا التي تهم القوت اليومي للمواطن لكي يستطيع المغرب الخروج من هذه الفترة الانتقالية قويا وناميا تحت إرادة عاهل البلاد الملك محمد السادس نصره الله وأيده والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المستشار.

حضرات السادة المستشارين المحترمين.. كلمة؟ تفضل السيد المستشار، السيد المقرر.. نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد القادري

السيد الرئيس،السادة المستشارين المحترمين،

قبل أن تتخذوا أي قرار، لابد بعد دراسة هذا التقرير، لابد للمجلس أن يتخذ موقف اللي هو ينص عليه القانون الداخلي والذي ينص عليه كذلك ما يتعلق بالقانون التنظيمي. يجب أولا أن نقرر، نحن كمجلس، هل سينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية بصفة كلية؟ وكذلك لابد أن نقرر أن التقرير يرفع للحكومة لاتخاذ الإجراءات القانونية المطلوبة وشكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المستشار. فقط لابد أن أقول أنه تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي، فلابد للمجلس أن يقرر أن ينشر هذا المحضر كليا أو جزئيا. أما أن يقرر إحالته على الحكومة، فهذا لا ينص عليه أي قانون ولهذا فنشره في الجريدة الرسمية هو في حد ذاته إحالة على الحكومة.

المستشار السيد أحمد القادري

فيما يتعلق بالإحالة، لأن هذه هي روح القانون وروح الدستور، لأن لجن البحث والتقصي هي تدخل في مهام الرقابة التي يمارسها البرلمان على الحكومة ولابد لمن يراقب أن يحال عليه التقرير لهذه اللجنة التي هي لجنة رقابية، لكي تتم المتابعة القانونية لما جاء في هذا التقرير. لأنه لا يمكن أن نقول أن النشر بالجريدة الرسمية والذي يمكن أن ينشر من الآن شهر أو شهرين، هل سينشر في الجريدة الرسمية لأعمال المجلس لأن حتى مؤخرات الدورات اللي خصها ثلاثة أو أربعة أشهر أو أنه سيمكن في نظرنا استعمال النص الدستوري في روحه وفي العمق لأن هذا وسيلة للمراقبة، يجب أن يبلغ للحكومة وهي الإحالة لكي يتخذ الإجراء الذي ترونه مناسبا طبقا لما هو مسموح به قانونيا. وشكرا.

السيد رئيس المجلس

في الواقع الهدف من هذا العمل كله والذي قام به المجلس هو أن الحكومة تتحمل مسؤولياتها ولكن بكل موضوعية، بحثت في جميع النصوص ولم أجد شيئا يلزم المجلس على إحالة هذا التقرير على الحكومة. مع العلم أن الجلسة هي عمومية وأن التقرير لخصناه في جلستين ولاشك أن الحكومة على علم بكل ما جرى وعلى علم من.. ولكن لم أجد ما يلزم المجلس إحالة هذا النص على الحكومة وللمجلس كامل..

السي بروال تفضل.

المستشار عبد السلام بروال

السيد الرئيس،

أنا متفق معكم لابد ونحن مجلس حظي بهذه الثقة وحظي بالقيام بهذا العمل الجبار الذي نتمنى أنه سيزيدنا حسنات فوق حسنات. لابد أن نتقيد بمقتضيات الدستور وبالخصوص بمقتضيات المادة 18 الفقرة الأخيرة من القانون التنظيمي المتعلق بتسيير اللجن، يتكلم كما قلتم السيد الرئيس وأنتم، أظن على صواب، أن الأمر يتعلق فيما يخص المجلس في البث هل التقرير ينشر كليا أو جزئيا بالجريدة الرسمية.

إذا ما قرر المجلس وأظن هذا ما سيكون، أكيد أظن، أن نشر التقرير بكامله في الجريدة الرسمية، فاللجوء إلى الجريدة الرسمية له مسطرته، الجريدة الرسمية ليست مطبعة مستقلة، هي أداة من الأدوات الحكومية يشرف عليها عضو في الحكومة، عضو ليس كسائر أعضاء هذه الحكومة. تشرف عليها الأمانة العامة للحكومة والأمانة العامة للحكومة هي عضو في الحكومة، بالإضافة لكونها هي عضو الحكومة هي كذلك سكرتارية، أمانة عامة ومستشار قانوني.

فقط أن يتفق المجلس على نشر التقرير في الجريدة الرسمية هو إحالة على الحكومة بصفة غير مباشرة عن طريق عضو في الحكومة اللي هو الأمين العام للحكومة. شكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للأخ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس،

فعلا لابد أن يقع هذا الحوار. أنا أتفق معكم السيد الرئيس فيما تفضلتم به من أنه ليس هناك أي مقتضى لا دستوري ولا قانوني يلزم المجلس بأن يحيل على الحكومة. الحكومة نحن نراقبها، طبقا للدستور الحكومة مسؤولة أمام جلالة الملك وأمام البرلمان، نحن قمنا بعمل في نطاق الدستور وناقشناه في نطاق الدستور أيضا وفي نطاق القوانين التنظيمية التي هي مكملة للدستور. نتداول الآن في مسالة نشره بالجريدة الرسمية، كليا أو جزئيا وانتهى. هذا هو استقلال المؤسسات وهذا هو روح الدستور وكل مؤسسة أخرى يجب أن تقوم بواجبها وهناك فوق كل هذا وذاك هناك رقابة شعبية لجميع هذه المؤسسات، التي هي أيضا تمثل الشعب وهي من الشعب وإلى الشعب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

شكرا، الكلمة للأخ، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد صالح حمزاوي

شكرا السيد الرئيس.

أولا المناقشة هذه هي المادة الأولى، ثانيا قبل البث هل سينشر التقرير في الجريدة الرسمية، أتساءل ما هو الهدف من نقاش هذا التقرير من طرف المجلس، هل للاستئناس به أو لأن ليست لنا مرجعية؟. المجلس استمع ودرس التقرير ولكن ما الهدف من هذا النقاش؟ لأن إذا لم يكن هناك

موقف، هذا المجلس معناه أن المجلس يزكي ما جاء في التقرير إذن أكيد هذا رأي ولكن هناك ملاحظات أخرى أبديت على هذا التقرير ولكن لحد الآن المجلس لم يقل كلمته فيه للنشر في الجريدة أو...

ولهذا نظرا لأن ما عندناش شي مرجعية، ما عندناش تقاليد أو تجارب. هذا هو التقرير الأول ولجنة التقصي الأولى في هذا المجلس إذن خصنا نفكرو في كيفية التعامل مع التقرير، هل سيعرض يعني صراحة للبث فيه من طرف المجلس أو نشره أو بعثه إلى الحكومة. كيفما كان الحال المجلس إذا لم يقل كلمته فيه إما أنه متفق عليه وأنا لحد الآن لا أرى بأن في المجلس كاين اتفاق عليه أو غادي يكون عندو واحد الموقف اتجاه الملاحظات الأخرى.

وبهذه المناسبة، السيد الرئيس، أنا غادي نعاود نطرح المناقشة هل انتهت؟

السيد رئيس المجلس

شكرا.. مولاي أحمد تفضل.

المستشار السيد أحمد القادري

شكرا السيد الرئيس،

يجب في نظري، في التدخلات التي أشار إليها جميع الإخوان أنه ليس هناك اختلاف فيما هو مضمن في القانون والقانون التنظيمي هو القانون التنظيمي الذي ينص على طريقة تسيير اللجان، لأن هذا هو الهدف من القانون التنظيمي. القانون التنظيمي يضع أسس عمل اللجنة ورفع تقريرها. وهذا التقرير لا ننص على أنه.. لأن هذا التقرير لا يمكن للمجلس هو مجرد تقرير أن يصادق عليه أولا يصادق عليه. اللجنة التي تصادق على تقريرها. وهذا التقرير يرفع إلى المجلس والمجلس يناقش هذا التقرير وهذا ما نقوم به، وبعد نهاية المناقشة كما ينص القانون التنظيمي يقول أن للمجلس أن يقرر نشر التقرير كليا أو جزئيا بالجريدة الرسمية. هذا الرأي السائد، الذي عبر عنه كل المتدخلين هو الاتجاه إلى نشر التقرير في الجريدة الرسمية بصفة كلية. هذه لا تطرح خلافا لحد الآن.

الموضوع الثاني وهو هل سنقتصر بهذا؟ بطبيعة الحال، لأنه القانون التنظيمي ما تيقول لناش أشنو خصكم تعملوا، ولكن قبل أن نصل إلى الأعراف، تتكلمو على روح القانون لأن تتذكرو جميعا قرار الغرفة الدستورية سابقا والمجلس الدستوري واللي تيقول بأنه قبل أن يعدل الدستور لسنة 92 ليس للبرلمان أن يشكل لجن البحث والتقصي لأن وسائل المراقبة محددة في الأسئلة الشفوية والكتابية وفي ملتمس الرقابة، متفقين ولكن بعد دستور 92 جاءت لجان البحث والتقصي كوسيلة جديدة لمراقبة العمل الحكومي، لأن الحكومة هي اللي تعمل العمل التنفيذي والإداري والتنظيمي وهي التي تسير و تترأس المجالس الإدارية لهذه المؤسسات. فعلى كل حال حنا أشنو مطلوب منا الآن؟ مطلوب منا باش نفهمو أن هناك مطابقة مع الدستور في روحه ونصه.

هذا عمل رقابي لابد أنه يرفع كما ترفع النصوص الأخرى وهذا ليس نصا ولكن التقرير عمل رقابي يرفع إلى الحكومة عن طريق أي شكل من الأشكال لأنه ما أشار إليه السي عبد السلام في الجريدة الرسمية. الجريدة الرسمية، نحن في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين لا نسلك المعاملة إلا مع الوزير الأول.

ففيما يتعلق بالنشر هو منصوص عليه في القانون لأن الجلسات عمومية وتنشر في الجريدة الرسمية وتنشر بمحاضر توجه إلى الوزارة الأولى التي توجهها، ماشي عبرها غادي تقع الدراسة، لأن النشر هو عملية مادية. اللي هو مهم هو أن تكون هناك متابعة لما هو موجود ولابد للحكومة أن تكون على اطلاع عن هذا التقرير بطبيعة الحال اللي هو في المناقشة ولكن لابد في نظرنا أن تكون هذه الإحالة.

ومن الأعراف التي نتكلم عليها، أنا كنت مقررا في لجنة البحث والتقصي اللي كانت في أحداث فاس والتي كان يترأسها المرحوم الأستاذ المعطي بوعبيد وعند نهاية أشغال هذه اللجنة رفع التقرير إلى جلالة الملك لم تكن متضمنة في الدستور ومع ذلك اشتغلت.

فلهذا اللي تنلتمسو من السيد الرئيس أن هذه القضية نتاع النشر حنا غادي نبثو فيها ولكن القضية نتاع الإحالة تنعتقد أنها شيء منطقي وهو إحالة التقرير على السيد الوزير الأول، لأنه هو الذي يمثل الحكومة وهو الذي نتعامل معه فتنعتقد هذا عمل يستشف من مقتضيات الدستور وليس فيه أي خلل، لأن كما أشار السيد المستشار المحترم حنا لاش درنا هاذ التقرير، باش نكشفو على واحد الوقائع وباش هاذ الوقائع تمشي للرأي العام ولكن تيبقى الجهة الثانية اللي هي تتسهر على تنفيذ القانون وهي الحكومة وهي الجهاز التنفيذي وكذلك بطبيعة الحال الجهاز القضائي الذي يمكن أن تحال عليه هذه الملفات. هذه الأشياء لابد في نظرنا أن نأخذها بعين الاعتبار وعلى كل حال إذا كان هناك رأي للرئاسة، حنا يمكن السيد الرئيس نأخرو البث في هذه النقطة إلى أن تقع مشاورات واسعة في هذا الإطار مع جميع الفرق السياسية المتواجدة في البرلمان اللي حنا كفريق استقلالي تنعبرو على هذا الرأي واللي تيشاركونا فيه بعض الفرق، مع احترامنا لجميع الآراء.

والهدف من هذا التدخل ومن هذه المناقشة هو تفعيل العمل النيابي وكذلك جعل المراقبة ليست مراقبة تنتهي بقيامنا بالدور اللي هو معطينا ولكن كذلك بتكامل جميع أجهزة الدولة في القيام بعملها وبمسئوليتها لأنه كاين فصل السلط متفقين ولكن كاين التكامل اللي هو تقوم به مؤسسات

الدولة وسلط الدولة في إطار احترام روح القانون وروح الدستور وشكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المستشار، أنا لازلت أؤكد على أنه لا القانون التنظيمي ولا النظام الداخلي للمجلس، لم أعثر فيهما على مادة تنص على: "يجب على المجلس أن يحيل هذا التقرير على الحكومة". شي بسيط جدا، يمكن أن نأول أو نفسر هذا الشيء أما أن نقول أن هناك إلزامية لإحالته على الحكومة، حنا الحكومة ما خدامينش معها، عندها ماشي ما عندهاش.

الكلمة للأخ المكينسي، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله المكينسي

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

في الواقع على أنه المجلس عندو الآن يتخذ القرار، قرار واحد هو فاش عندو يتخذ واش غادي ينشر بمجمله أو جزئيا؟ ثم بعد ذلك نرسله إلى الجريدة الرسمية. هناك إمكانية على أنه كما قال المستشار المحترم على أنه نرسله لنشره بالجريدة الرسمية عن طريق الوزير الأول وغادي يكون ذيك الساعة العملية فقط طلب نشره في الجريدة الرسمية ليس طلب التبليغ أو توصيل التقرير إلى الوزير الأول، لأن القانون ما كيقول حتى شي حاجة من هذا القبيل ولكن هذا ما كيمنعناش على أنه من أجل الإعلام أو مسطرة نشره بالجريدة الرسمية. لهذا اللي كنطلب أنا الآن من السيد الرئيس هو أننا نصوتو مباشرة نتخذو القرار واش غادي نشروه جزئيا أو كليا وأنا أقترح نظرا لأهمية التقرير ونظرا لأهمية العمل الذي قام به الإخوة ونظرا لانتظار المواطنين المغاربة لنتائج هذا القرار أنه ينشر كليا وبجميع بنوده من الألف إلى الياء وشكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا، الكلمة للمستشار الأخ المعتصم.

المستشار السيد جامع المعتصم

شكرا السيد الرئيس،

أنا فقط يمكن .. الاتجاه اللي مشوا فيه الإخوان ديال أن نأخذ مسطرة النشر في الجريدة الرسمية وبالتالي سيكون بمثابة وثيقة رسمية والهيئات الأخرى ملزمة ماشي حتى تقولو لها، هي ملزمة بأن تقوم بواجبها وهاذ الشي قلناه. النيابة العامة في الأصل أنه غير إذا كانت وشاية يمكن أن تحقق، فكيف ببرلمان يعني أصدر وثيقة رسمية في جريدة رسمية والجهاز القضائي أو التنفيذي لا يقوم بدوره. أنا اعتبر نشره يعتبر بمثابة وثيقة رسمية هذا هو المسطرة.

والقضية الثانية بالنسبة إلي، قضية نشره كاملا أو جزئيا عندي فيها تحفظ وهو إما أن يتم التداول في الجزء الذي يمكن نشره أو أقل ما يمكن أن يكون هو أن يكون هناك نشر للتقرير مرفوقا بمداخلات جميع الفرق لأن كل مداخلة لكل فريق إلا وأضافت أو علقت أو أي شيء من هذا القبيل وبالتالي أعتبر أن ذلك معطى إضافي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أثناء النشر. هذا المقترح ديالي وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

تفضل السي الحمزاوي.

المستشار السيد صالح حمزاوي

السيد الرئيس،

أنا فقط بغيت نرجع للملاحظة ديالي، هل نعتبر بأن المجلس وافق على التقرير برمته.

السيد رئيس المجلس:

حنا باقين مسجلين السؤال ديالكم السي حمزاوي.

المستشار السيد صالح حمزاوي

السيد الرئيس، هذا تساؤل مبدئي، إذن ما عندناش شي مرجعية إذن خصنا نوجدو الصيغة لنشر، دون أن نتكلم على النشر خصنا نوجدو الصيغة كيفية النشر، آش غادي نشرو؟ هذا هو السؤال.

السيد رئيس المجلس:

نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد صوالحي بوزكري

هل الكلمة مفتوحة لجميع المستشارين أم لرؤساء الفرق أو ممثلي الأحزاب؟ غير بغيت نعرف

السيد رئيس المجلس:

هذه مناقشة، لابد أن يناقش الجميع.. نقطة نظام؟

المستشار السيد رحو الهيلع

السيد الرئيس،

مناقشة التقرير حثت فيها ندوة الرؤساء وأعطت حتى الوقت لكل فريق ولكل مجموعة وكل اللي غادي يتدخلوا، فما تيبقاش الباب مفتوح، حنا ما تسكتو واحد وقابلين نسمعو أي شيء ولكن نحترمو ما قررته ندوة الرؤساء في هذا الشأن.

السيد رئيس المجلس:

حنا لما انتهت المناقشة، باقي عندنا واحد القرار خصنا نأخذه وهو ديال.. باقين ما طلبوا الكلمة.. الأخ السي لقريعة.

المستشار السيد عبد العزيز لقريعة

شكرا السيد الرئيس،

فنحن بدورنا، فريق الاتحاد الديموقراطي، نطالب بالنشر الكلي لما جاء في التقرير في الجريدة الرسمية مع نشر مداخلات جميع الفرق. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الأخ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري

السيد الرئيس، كنظن أنه نحن في لحظة مهمة وفي وقت هام لنصنع ونشارك في تكريس تقاليد وأعراف من جهة وإعطاء المفاهيم الصحيحة لمضمون الدستور والقوانين الدستورية المكملة له اللي هي القوانين التنظيمية.

أولا الوزارة الأولى أو الوزير الأول كيفما كان ليس مرجعا، ليس هناك تسلسل إداري. علاقة السيد الوزير الأول بمؤسسة البرلمان علاقة يحددها القانون، يحددها الدستور، تنص عليها القوانين الأخرى المكملة للدستور.

وفي غير هذا هناك أعراف وتقاليد ما يعرف في الأعراف والتقاليد البرلمانية بالتسريب، هذه مسألة واضحة ومعروفة. أيضا أضف إلى هذا أن هذه الجلسة هي جلسة علنية معلن عنها مقررة وهذه الكراسي الفارغة سواء منها الخضراء أو الحمراء تعتبر أنها مليئة ويعتبر أن كل ما قيل، كل الغائب أو الحاضر ملزم به و سمعه.

ثالثا، المادة 18، الفقرة الأخيرة لا تسمح بنشر المداخلات في الجريدة الرسمية مع التقرير، مداخلاتنا تنشر في النشرات العامة كما يعرف الجميع وستنتشر أصلا. يمكن أن نطالب بإصدار كتيب كاجتهاد من مجلسنا وكتكريس لأعراف أو تقاليد وعادات كتيب خاص بهذا الحدث وبهذه اللجنة ويضم التقرير ومداخلات جميع الفرق ويشرف المجلس تشريفا، كما شرفته طبعا الأعمال الأخرى التي قمتم بها السيد الرئيس وقام بها أعضاء المكتب وجميع المساهمين في هذا العمل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا، الكلمة للأخ أزريع.

المستشار السيد عبد القادر أزريع

السيد الرئيس،

بخصوص هذه النقطة المسطرية، أنا في نقاش على الهامش مع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان السي محمد بوزوبع أخبرني بأنه سيتقدم بعرض في المجلس الحكومي حول تقرير لجنة التقصي.

ثانيا اللي أساسي بالنسبة لنا هو عملية النشر الكامل. بخصوص واش اتفقنا أو لم نتفق، حنا أولا كفرق كنا مشاركين في اللجنة ونحن أمام حقيقة، الآن un constat C'est يعني ما شي بصدد موقف أو تعديل موقف، يعني كاين الفساد في المؤسسة يمكن نختلف في بعض الأشياء.

بخصوص النشر الكامل أعتقد أن هذا عمل تأسيسي وقضية كبرى تهم أغلبية الشعب المغربي فالنشر الكامل مسألة أساسية وجوهرية وهو تتويج لهذا المجهود. بطبيعة الحال حنا عرفنا بأنه لو خرجنا عن القانون وبغينا نكملو العمل واللجنة يمكن تخدم عامين أو ثلاثة في هذه القضية ولكن القانون حاصر فترة عمل اللجنة. لذلك فالنص التنظيمي واضح تدخلاتنا ستنشر في الجريدة الرسمية في الإطار المخصص للجلسات. الاقتراح الإيجابي الذي أتى به السيد الرئيس المحترم السي جوهري هو انه في إطار الاجتهاد وأن كل الأشغال الكبرى التي قام بها مجلسنا طبعت في كتيبات. كذلك أنا متفق على الاقتراح الذي أتى به السيد الرئيس المحترم أنه يلتمس من الرئاسة العمل على نشر التقرير في كتيب محترم يحفظ مجهود هذه الجنة وهذا العمل التأسيسي للمراقبة واللي كذلك يكون ملحق به كل تدخلات الفرق والمجموعات وكذلك السادة المستشارين المستقلين وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار، الأخ الهيلع تفضل.

المستشار السيد رحو الهيلع

أتدخل كرئيس فريق بالطبع. بالنسبة لمسطرة وضع التقرير لدى الجهات المختصة ونشره في الجريدة الرسمية، المادة 18 فصلت في هذا الموضوع لابد من احترامها. أما بالنسبة لوضع التقرير لدى جهات أخرى، فكلما قلتم ما كاينش حاجة تلزم ولكن أمام هذا الفراغ القانوني تيبقى المجلس هو سيد أمره هواللي يقرر يرفعو لأي جهة أراد. أنا تتبعت تدخلات الفرق ما سمعتش شي فريق ما طلبش بوضع التقرير أمام العدالة، كلشي أراد العدالة وحنا كمجلس المستشارين نمثل الشعب، آش تيطالب الشعب الآن في هذه القضية حنا حالين أذنينا وتتسمعو أشنو طالب، طالب القضاء كذلك وهنا بغيت نزيد واحد الكلمة كرئيس اللجنة وكعضو سابق في هذه اللجنة، قمنا بواحد العمل وسمعنا كلام اتهمنا ناس، ما اخدمناش مزيان، كاين اللي تيقول خدمنا، الله يخلف عليه وحتى اللي قال ما خدمناش الله يخلف عليه ولكن الإنصاف ديالنا كلجنة، كمجلس إنصاف الناس اللي سجلناهم في التقرير لابد ما كاين شي حد اللي خصو يفصل وهو القضاء.

دولة الحق والقانون تفرض علينا هاذ القضية، لابد حنا نمشيو استجابة للرأي العام، استجابة لنا كلجنة والتهم التي أعطيت لنا بأننا نعتنا ناس وكاين اللي قال لك ما نعتوش في آخرين ولكن تيبقى القضاء هو اللي يفصل في هذه القضية، حنا تنطالبو بها كفريق وكعضو في اللجنة، لأنه القضاء هو اللي غادي يقول الكلمة الأخيرة ديالو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

السيد رئيس الفريق ورئيس اللجنة سابقا، حنا المجلس يتصرف ويطبق القانون والدستور، هنا لا مجال للتأويل، فحنا عملنا العمل ديالنا كلجنة، الكل ثمن ما قامت به اللجنة وحتى واحد ما قال لكم هاذ اللجنة ما قامتش بواجبها ولكن إذا تكلم شي أحد ودار ملاحظات، هل الملاحظات حرام؟ لا في التقرير ولا في غيره هذا شيء طبيعي، هذا من جهة من جهة أخرى، نحن كمجلس وكلجنة حنا ما عندناشي نتكلم

عن القضاء، القضاء هو يتحمل مسئوليته والحكومة تتحمل مسئوليتها، ماشي حنا اللي غادي نفتي لها ونقولو لها لابد ولزوما ها ما تعملي وها ما تعملي حنا اللي عملناه في التقرير راه كاين وعلى الحكومة أن تتحمل مسئوليتها، حنا تحملنا مسئوليتنا ووقع البحث والتقصي وعمل مهم عهل، فعلى الحكومة أن تقوم بواجبها، حنا ما غادي نمشيو إلى آخر المطاف و نبداو نقولو خصنا لابد ما الرأي العام المغربي، الرأي العام راه متتبع معنا بطبيعة الحال ولكن اللي غادي يقوم بالواجب ديالو.. المجلس قام بواجبه والدوائر الأخرى يجب أن تقوم بواجبها وهنا ينتهي الكلام.

الكلمة للأخ بنا ومن بعد السي بروال.

المستشار السيد أحمد بنا

شكرا السيد الرئيس،

أنا أولا مع الرأي ديالنا كفريق هو المجلس قام بواحد العمل يشكر عليه وبالخصوص اللجنة التي تعبت طيلة مدة 6 أشهر وكان العمل جاد وعمل اللي أرهق الجميع وبالخصوص بعض العناصر داخل اللجنة. فاللجنة قامت باللي يمكن تقوم به وكما قال السيد رئيس اللجنة أنها تعرضت لانتقادات ويمكن أنها طاحت بوسائل أو بأخرى أنها مست ببعض الأشخاص هاذ الشي غادي نرفعوه، نطلب نشره بالجريدة الرسمية ولكن السيد الرئيس كاينة أشياء اللي هي معقولة ومنطقية وكاينة أخطاء واللجنة ماشي معصومة من الخطأ، شكون اللي غادي يصلح الخطأ ديال اللجنة أو شكون اللي غادي يعطيها الصواب؟ هو القضاء.

السيد الرئيس، في جميع مداخلات الفرق كلها، الجميع طالب بوضع الملف على القضاء من أجل إنصاف بعض الأشخاص ومساءلة الجناة أو معاقبة الجناة إن كانوا جناة، إلا أنه غير باش نوضحو الأمور، جريدة محترمة البارح أشارت إلى أنه فريق لم يطالب بوضع الملف على القضاء وقصدت الاتحاد الدستوري، مع العلم أننا كان الموقف ديالنا واضح جدا. حنا الآن كنزيد نضم صوتي إلى صوت السيد رئيس اللجنة ورئيس فريق كنضم صوتي له و كنقول بأنه حنا داخل الاتحاد الدستوري نطالب من خلال هذا المنبر، حنا ما كنخرجوش على المسطرة، نطالب من الحكومة باش تحيل هاذ الملف على القضاء لأنه الآن..اليوم، السيد الرئيس، الحكومة ما كايناش.

السيد رئيس المجلس

الحكومة موجودة خارج الجلسة

المستشار السيد أحمد بنا

لا ما كايناش، اسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

كاين هناك عذر مقبول

المستشار السيد أحمد بنا

كاين عذر مقبول، الحكومة ما عندها حتى واحد اللي يمثلها؟ ممثل الحكومة ما كاينش الجلسة بدات من الرابعة مساء، عدد ديال الفرق تقدموا بمداخلاتهم ديالهم، حتى واحد ما حضر تصنت لهم و كنطلبو الآن أننا نسكت على هذا الملف.

الملف نطلب بالنشر ديالو. كامل وبوسيلة أو بأخرى حنا من هاذ المنبر نتطلبو من الحكومة أنها تضع الملف على القضاء في أقرب وقت. ما تديرش كيف دارت في المشكل ديال القرض العقاري. باسم فريق الاتحاد الدستوري كنطلبها من هذا المنبر وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

فريق الاتحاد الدستوري هو جزء من المجلس والمجلس قام بواجبه والواجب ديالو معروف قانونيا أنه يكون لجنة واللجنة تهيء تقرير ديال البحث والتقصي وانتهى الأمر هنا، كل واحد عندو الاختصاص ديالو.. السي بنا، كل واحد عندو الاختصاص ديالو وكل واحد عندو الواجب ديالو راه عملو، حنا عملنا الواجب ديالنا وعلى الدوائر الاخرى أن تقوم بواجبها، أنا عندي عدد المتدخلين، الله يخليك، الأخ السي بروال.

المستشار السيد عبد السلام بروال

السيد الرئيس،

أنا من الزملاء الذين رابطوا في هاته القاعة منذ أول متدخل، جلست واستمعت لجميع المتدخلين، فأقول بصراحة، السيد الرئيس هناك تدخلين، تدخل ديال الأستاذ النقيب السي السلامي، الذي أشار إلى ملاحظات مسطرية وتدخل اليوم للسي معتصم و ننوه بالعمل اللي قام به، أنوه جديا معناه قرأه وتمحص فيه مليح الذي أبدى بعض الملاحظات فيما يخص بعض المواضيع وأعطى بالصفحات وبالسطر إلى غير ذلك، ما تبقى السيد الرئيس يمكن أن أقول بأنه فريق واحد تكلم. يمكن اللغة تغيرت، الأسلوب تغير، أما الهدف كلنا نفس الهدف.

بالإضافة للسيد الرئيس، فاللجنة هي مكونة من سائر الفرق والقانون التنظيمي كما أشرتم السيد الرئيس لا يطلب منا أن نصادق أو أن لا نصادق على التقرير، أبدا، الموضوع ليس هو هذا، الموضوع هو ديال النشر وهنا فقط السيد الرئيس هاذ الشي علاش أخذت الكلمة.

النشر، السيد الرئيس، هناك نشرين، نشر المداولات هاذ الكلام اللي كنتكلم أنا به حاليا سينشر طلبته أو لم أطلبه، سينشر في الجريدة الرسمية في نشرة مداولات مجلس المستشارين، أكيد بلا ما نطلبو. ما نطلبه السيد الرئيس أن التقرير ينشر في النشرة العامة، ماشي في نشرة المداولات للمجلس، في النشرة العامة. وهذا ما كنقولش تقليد، دابنا على ما دأب عليه مجلس النواب، فأعطوني دقيقتين نهبط

عندي في المكتب نطلع لكم الجريدة الرسمية في النشرة العامة تم نشر تقرير لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بصندوق C.I.H وبالتالي عندما قلت عندما سنوجه التقرير للجريدة الرسمية ماشي هو المداولات اللي كنرسلوها حنا مباشرة مولاي أحمد. المداولات ديالنا كنرسلوها مباشرة للجريدة الرسمية. أما عندما نريد أن ننشر ولو إعلان un avis d'appel d'offre باش ترسلو للجريدة الرسمية وينشروه في النشرة العامة كيدوز على الأمانة العامة للحكومة. فأنا السيد الرئيس أطالب كما دأب مجلس النواب أن النشر يتم كليا ويتم في النشرة العامة والنشرة العامة هي اللي موضوعة رهن إشارة جميع المواطنين اللي كيقراوها. شكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا السيد المستشار. الكلمة للأخ المكينسي.

المستشار السيد عبد الإله المكينسي

أنا أظن بأنه فيما يتعلق بهذه المناقشة الآن، مناقشة مسطرية، حنا كنحاولو الآن على أنه كما قال الأستاذ على أنه فترة مهمة، لحظة مهمة من حياتنا، لأننا الآن نبني تقاليد للمستقبل، نبني أعراف فيما يتعلق بالعمل التشريعي وعمل اللجن.

كنظن بأنه حتى شي واحد فينا ما مختلف على أنه عمل اللجنة عمل هام ننوه به، بل نفتخر به، نفتخر بعمل زملائنا الذين أعطوا وقتهم وأعطوا صحتهم وكاين منهم اللي كمل من جيبو باش يتنقل وباش يمشي لأماكن أخرى ننوه به، نريد أن ينشر بكامله. وفيما يتعلق بالجريدة الرسمية التي في متناول الجميع. ما يمشيوش الآن للجريدة الرسمية المتخصصة اللي كياخذوها الخزانات ديال كلية الحقوق في النشرة الرسمية. ثم الاقتراح ديال الأستاذ جوهري اللي كيقول بأنه يخرج كتيب اللي كيتكلم على المناقشة، على المواقف.

كتبقى النقطة الهامة جدا، ما كاينش شي واحد غادي يقول لك بأن هاذ الناس هاذو اللي خربوا البلاد ما خصهمش يتحاكموا، ناس خربوا البلاد، خربوا الاقتصاد ديالها، خربوا السمعة ديالها، أكلوا اليتامى والأرامل، بحال اللي قال، أكلوا عباد الله، كيخصهم يتقدموا للقضاء ولكن حنا ما عندناش الحق باش نحركو الدعوى العمومية، ما عندناش المسطرة باش يمكن نفتحو الدعوى العمومية، كيف غادي نديرو؟ حنا اللي يمكن لنا أنه هاذ النشر غادي يدفع المواطنين لأنه كما كيعرفوا الأساتذة المحامون هنا والأستاذ النقيب معنا يمكن لو يصحح لي على أن الدعوة العامة باش يمكن لك.. كل دعوة إلا كاين واحد الشرط أساسي اللي من الشروط الضرورية وكاين واحد العدد ديال الشروط. لهذا أظن بأن النشر بكل الوسائل ديالو غادي يمكن لو يحرك غدا، النقابات عندها مصلحة يمكن لها تقبض التقرير وتتقدم به للنيابة العامة. الناس اللي ممسوسين، الأجراء عندهم مصلحة، يمكن لهم يقبطوا التقرير ويمكن لنا نخلقو واحد الأعراف أخرى اللي كتجعل أن العمل ديال البرلمان ما كيبقاش على الرفوف. على أن كل من سولت له نفسه أن يمس المال العام، أن يلعب بأرزاق المواطنين المغاربة إلا ويجد العقوبة الضرورية اللي هي الوحيدة اللي غادي يمكن لها تعطي لهاذ البلاد المصداقية، راه 0 عقاب هو اللي أعطانا 0 تنمية، لأن الجميع أصبح يتلاعب. كيخصنا نشوفو واحد الطريقة. التقرير ديالنا تقرير جدي هام، كلنا كندافعو عليه وكلنا كنعتبرو بأنه غادي يكون ركيزة من ركائز النمو الاقتصادي والاجتماعي اللي غادي يقف على الأخلاق في هاذ البلاد.

لهذا خصنا نشوفو الطريقة اللي غادي يمكن لها أنها توصلنا باش يكون هاذ التقرير عندو جدوى وإلا غادي يكون العمل ديال هاذ الإخوان كاملين وهاذ العمل المتوالي غادي يكون فقط واحد العملية اللي ما عندها حتى شي نتيجة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

شكرا. الكلمة للأخ الحمزاوي.. نقطة نظام تفضل.

المستشار السيد صوالحي بوزكري

السيد الرئيس، بصفتي كمقرر طلبت الكلمة في أعقاب المناقشات، الله يجازيك بخير أعطوني الكلمة، أتدخل ومن بعد زيدوا في هاذ المناقشة ديالكم حتى تكملوا.

السيد رئيس المجلس

طالب الكلمة للرد على بعض.. ولما سألتك قلت لي لا.. نقطة نظام للسي حمزاوي ومن بعد الكلمة للأخ المقرر، تفضل السي..

المستشار السيد صالح حمزاوي

السيد الرئيس،

نقطة نظام في تسيير المجلس وفي جوهر تسيير المجلس...أخذت الكلمة في إطار المناقشة وسمعت أن المناقشة قد انتهت وطرحت سؤالا، هل المناقشة لازالت مفتوحة؟ وسمعت أن المناقشة انتهت. ولذا أنا، السيد الرئيس، اسمحوا لي بكل احترام أن أسجل بأن كاين إقصاء فيما يخص هذه التدخلات لا ديالي ولاديال الأعضاء الآخرين المستشارين، هاذ الشي ماشي محدود أو اللهم إذا كان المكتب والرئاسة قررت باش تقصي أعضاء المجلس في جلسة مفتوحة، هذا ما يبقى لنا إلا أن نسجله وشكرا وأنا عندي تدخل و عندي ما أقول في هذا التقرير ولكن أرى أنه كاين إقصاء واسمحوا لي السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

السيد المستشار لابد أن أذكر أنه في اجتماع ندوة الرؤساء الأخير التي نظمت هذه المناقشة والمناقشة ليوم الاثنين، اتفقنا على أن تكون المناقشة وحددنا وقتا لكل فريق

وطلبنا من رؤساء الفرق أن يتسجلوا قبل بداية الجلسة. فالأسماء التي توصلنا بها هي التي تدخلت وآخرها كان هو المستشار السيد يونس العراقي ولم يوجد أي طلب لتدخل آخر، أنا لا أدري كيف يكون هذا الإقصاء؟ فلا يمكن لأحد أن يقصي أحد أعضاء المجلس، إذا أراد أن يتدخل، فأعطينا للفريق نصف ساعة كما تقرر في المكتب وعلى مستوى ندوة الرؤساء ولكل فريق أن يتصرف. فالفرق التي أعطيت لهم نصف ساعة تكلموا في 15 دقيقة، استهلكوا نصف الوقت الذي حدد لهم إذن كان لازال عندكم الوقت كعضو في فريق معين لتناول الكلمة. أنا كلمة إقصاء فيها شيء..لا.. لما أعطى للفريق وقت معين وقع تسجيل المتدخلين، فسجل رئيس الفريق كما تدخل.

الدكتور عندك نقطة نظام.

المستشار السيد محمد الخضوري

فقط واحد التدخل لأنه كانت ندوة الرؤساء وحددت الوقت بطبيعة الحال والزملاء كلهم عارفين هاذ الشي وحددنا وقت انطلاق لجنة الداخلية وهذاك الوقت عملناه في الخامسة ومن الخامسة ووزير الداخلية هنا. أنا أحتج على عدم ضبط الوقت من طرف الناس المسؤولين على الوقت. وتقول للإخوان أن لجنة الداخلية سنؤجلها إلى الغد في الثالثة ديال العشية.. لا التاسعة صباحا، ممثلو الوزير يعتذرون على التاسعة صباحا، حتى الثالثة ديال العشية وشكرا..لأنه كنا قررنا غادي نشتغل الغد كامل هاذ الشي اللي قررنا وشكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا. نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد القادري

السيد الرئيس، إخواني المستشارين المحترمين،

فيما يتعلق الآن، خصنا نوضحو، كيف وضحتو السيد الرئيس أن المناقشة تم ترتيبها في المكتب وفي ندوة الرؤساء وأعطيت الكلمات للسادة ممثلي الفرق و كذلك للنقابات وكذلك لمن يرغب فيها من المجموعات واللامنتمين طبقا لنظام القانون، فالنقاش كان واضحا وكل من سجل اسمه تناول الكلمة في هذا الموضوع وهذا يجب في نظرنا أن يعتبر عملا عاديا، فلابد أن نحترم هذه الموضوعية هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، السيد الرئيس، أنا أذكر بمقتضيات الفصل 42 من الدستور اللي تيقول لجن البحث والتقصي لجان مؤقتة تنتهي مهمتها بإيداع تقريرها. عندما يودع التقرير ما تتبقاش اللجنة، ما كاين لا رئيس ولا مقرر.. التقرير أصبح للجنة واللجنة انتهى دورها. ولهذا أريد أن أنبه بأنه هذه ليست لجنة دائمة حتى يبقى الحق لرئيس اللجنة ولا لمقرر اللجنة أن يجيب أو أن يعطي ملاحظات، لأنه ليس من حقنا وستكون مناقشة خارج إطار الفصل 42 من الدستور، هذا شيء واضح.

فيما يتعلق، السيد الرئيس، بالنشر فاسمحوا لي، علاش النشر؟ الجريدة الرسمية لها قيمة قانونية واحدة، ما كاينش القيمة القانونية ديال النشرة العامة والنشرة المتخصصة هو فقط من باب لأن الأثر القانوني ديال النشر واحد فقط يختلف في إطار طبيعة ما نشر، إذا كانت هناك إعلانات قضائية يترتب عليها القانون أو غيرها هذا شيء ولكن النشر في الجريدة الرسمية هي جريدة رسمية واحدة وما نص عليه القانون التنظيمي، خصنا نفهمه ماشي هو اللي تيعطي الحق باش ينشر. النشر عندنا في قانوننا، في المداولات تنشر في الجريدة الرسمية، علاش قال لنا القانون التنظيمي يمكن لكم؟ لأنه يمكن تكون الجلسة مغلقة وتكون النقط سرية ويمكن لنا نطلبو المحافظة على السرية إذا كان الأمر يتعلق بلجنة الدفاع أو لجنة الأمن.

فلهذا النشر هو قائم هو الأصل، اللي ماشي أصل اللي جاء به هاذ القانون هو يمكن لنا نقررو باش ما يتنشرش عكس القاعدة العامة. إذن النشر راه بشيء طبيعي وعادي وحنا تنمشيو مع المجلس في أن النشر عام وكلي كما قال الأخ النقيب أو الأستاذ السي عبد السلام، راه ماشي هاذ القانون، ماشي حنا اللي تنعطيو قوة النشر في هذا القانون هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، السيد الرئيس، ليس هناك خلاف في النشر ديال التقرير في الجريدة الرسمية وليس هناك خلاف في تطبيق الاجتهادات المتعلقة بأعمال المجلس سواء في ندوة الديبلوماسية البرلمانية أو في الثنائية البرلمانية أو في غيرها من المواضيع التي هي مواضيع دقيقة، هذا ما فيه خلاف وهذا اجتهاد.

النقطة اللي بغيت نشير لها فقط واسمحوا لي السيد الرئيس هو لما نقرأ القراءة ديال القانون التنظيمي اللي هو مكمل للدستور واللي تيفصل هاذ القوانين. راه الفصل الثاني تيقول لك من أجل تطبيق الأحكام الواردة في الفقرة الثانية من الفصل 42 من الدستور يوجه الوزير الأول إن اقتضى الحال إلى رئيس المجلس أو إلى رئيس مجلس المستشارين بحسب ما إذا كان الأمر محال على أحد المجلسين المذكورين تقرير وزير العدل المثبت فيه أن الوقائع المطلوب في شأنها تقصي الحقائق والمحددة على سبيل الحصر هي موضوع متابعات قضائية، بمعنى أنه يمكن للمجلس أن يقوم بتحديد وقائع ومن بعد تيجي يقولوا لنا الحكومة الله يجازيكم بخير السيد وزير العدل كاين هناك متابعات، فمن باب الاستقراء كما أشار الإخوان هاذ العمل لا يجب أن يكون عملا منتهيا في المناقشة، بل لابد من قراءة للمفاهيم سواء المفاهيم المكملة أو المفاهيم المعاكسة ولابد أن يكون لهذا العمل متابعة.

وأنا استمعت من زميلي المحترم، ممثل الفريق الكونفدرالي بأن هناك مذاكرة تمت مع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول أن الحكومة تنوي أن تطلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان إعطاء تقرير حول أعمال لجنة البحث والتقصي، فيما يتعلق بالتقرير المعد من طرفها. هذا شيء ولكن في أعمال المجلس الحكومي لم نستمع إلى أن هذا الأمر قد تم. في جميع الحالات نحن بطبيعة الحال كما أشاروا الإخوان هاذو أفعال العقلاء وأفعال العقلاء لابد أن تكون لها قيمتها القانونية والقيمة القانونية، حنا ما تنقولوشاي الإحالة، بمفهوم الإحالة اللي كاينة في القانون وفي الدستور. تنقولو رفع التقرير إلى الحكومة والرفع هو كما قال الإخوان عمل مادي تيمكن لك تقول لو، أنا ارفع لك هذا التقرير كأي وثيقة يمكن لك.. كأي مراسلة يمكن للسيد رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أن يراسل فيها السيد الوزير الأول و إذاك كما قلتم السيد الرئيس حنا متفقين معكم أننا لا يمكن لنا أن نتدخل في اختصاصات السلطة الحكومية أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية لأن هذا متفق عليه ولكن أعتقد أننا جميعا تكلمنا على أن الرأي العام يتتبع هذا العمل الجاد الذي قامت به اللجنة ، لابد أن هناك اتفاق كما قال الإخوان وأنا لا أقيم التدخلات لأن هذا ليس من اختصاصي ولكن لابد أن هذا الخلل الذي كان موضوع والذي تقدم به السادة الأغلبية و السادة أعضاء المجلس فرق الأغلبية وسندت من طرف كل الفرق المتواجدة في المجلس أنه لوضع اليد أمام خلل وأمام نوع من عدم إعمال القانون ورقابة القانون ولابد أن هذا الأمر فيه جوانب ماشي فقط قضائية فيه جوانب إدارية. تكلم الإخوان على إصلاح المسطرة، تكلموا على الرقابة، على تفعيل الرقابة، على الإصلاح هذه الأمور من سيقوم بها؟ لابد وكذلك تيبقى هناك الجانب اللي تكلموا عليه الإخوان اللي هو التزوير واللي هو الصفقات الوهمية واللي هو نهب المال العام، هذه كلها أفعال تدخل تحت طائلة القانون الجنائي. والحكومة في شخص السيد وزير العدل اللي هو رئيس النيابة العامة هو من اختصاصه أن يحرك الدعوى العمومية، فلابد في نظرنا نحن لا نتدخل ولكن نقول أنه من باب المنطق ومن باب القانون ومن باب التفعيل ومن باب التأسيس لأعراف ليس ضروري أن تكون داخلة في القانون، ليس هناك من عيب أن يقرر المجلس إعطاء الرئاسة الحق في أن ترفع التقرير إلى السيد الوزير الأول. هذا ما نطلبه وليس فيه خلاف ولكنه هو في نفس الوقت يدل على أننا نريد ألا ينتهي دور هذا التقرير في هذه الجلسة وشكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المستشار. أظن على أنه ماكاينش خلاف بيننا في هذه المواضيع كلها اللي ناقشنا من قبل. فقط هناك مشكل شكلي كأنه إذا لم نحل هذا التقرير أو نبعثه على الوزير الأول أن الحكومة ما غاديش تعرفو. هذا هو اللي.. هاذ الشي لا يمكن. هذا من ناحية الشكل أما من ناحية العمق شكون اللي قال لنا أن الحكومة ما عندهاش التقرير وحنا خرجنا منه العشرات حتى إذا كان هذا هو الواقع فالجريدة الرسمية نحن سنبعثه إلى الجريدة الرسمية. لمن سنبعثه؟ سنبعثه للأمين العام للحكومة.. إذن الموضوع الآن المطروح هو ديال السيد المقرر السابق..لما تنتهي اللجنة ينتهي كل شيء، ما كيبقى لا رئيس و لا مرؤوس.

المستشار السيد صوالحي بوزكري

واش في ندوة الرؤساء تذاكرتم على رد المقرر؟

السيد رئيس المجلس

في أي إطار السيد السلامي؟ نقطة نظام، تفضل.

المستشار السيد محمد السلامي

شكرا، مع احترامي للأستاذ الصوالحي.

شكرا السيد الرئيس،

زملائي المحترمين،

بصفتي أنوب عن السيد رئيس الفريق الذي يوجد في طور التحاليل الطبية ونتمنى له الشفاء وبصفتي عملت تدخل ديال الفريق الوطني الديموقراطي أستسمح إذا أبديت بعض الملاحظات.

السيد رئيس المجلس

هذه نقطة نظام أم تدخل؟

المستشار السيد محمد السلامي

نعم سيدي في نقطة نظام.

بادئ ذي بدء أؤكد المداخلة التي أفضيت بها في الجلسة السابقة. ثانيا، أذكر بما قلناه سابقا وهو أن هذا المجلس وهو مجلس المستشارين هو الدورة الأولى ديالو أو عندما تألف مجلس المستشارين وبدأ يؤدي مهمته، اتفقنا أنه تقريبا يشرع للمستقبل. كيف نشرع للمستقبل؟ بالعادات والتقاليد والأعراف. في هذا النطاق ماذا سيمنعنا لو قررنا إحالة التقرير على الحكومة؟ لا يضرنا في شيء. سنكون شرعنا للمجالس الاستشارية التي ستأتي من بعدنا، هذه نقطة.

النقطة الثانية، من المعلوم عند الفقهاء، أفعال العقلاء تصان عن العبث، الوقت اللي مجلس المستشارين قرر باش ينشأ لجنة لتقصي الحقائق ما كانش ذلك من باب العبث، كان ذلك يترجى منه شيء آخر. هذه اللجنة جدت واجتهدت وكافحت وأتتنا بتقرير، ماذا سنفعل به؟ هل نحتفظ به في رفوف المجلس أم نفعل به شيئا آخر ونغير المنكر؟ لذلك أنا مع الصوت الذي يقول هذا التقرير لابد من إحالته على الحكومة. وشكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المستشار.

أنا لي سؤال على السيد المستشار، أطرح عليكم سؤالا بسيطا جدا، لنفرض أن المجلس لم يحل تطبيقا للقانون أو لم يبعث إلى السيد الوزير الأول بنسخة من هذا التقرير، هل الحكومة لن تطلع عليه ولن تعمل به؟ لابد أن نبعث له بنسخة من هذا التقرير لتكون المتابعة أو يكون دور الحكومة بالنسبة لهذا التقرير؟

المستشار السيد محمد السلامي

شكرا السيد الرئيس،

جوابي هو كالتالي، ليس هناك نص نعم، يقول نحيل التقرير ولكن ليس هناك نص يمنع الإحالة ولذلك نحن الآن نعمل عادات وتقاليد وأعراف كما جاء في رأي زميلي الأستاذ القادري.

السيد رئيس المجلس

السيد المستشار، نعتبر أنه لما نحيل هذا التقرير على الجريدة الرسمية لنشره ككل وهذا ما قرره المجلس. هذا موجه للحكومة كذلك.

المستشار السيد محمد السلامي

الحكومة نقول لها ها أنتم..

السيد رئيس المجلس

السي جوهري تفضل، ومن بعد السي المكينسي.

المستشار السيد محمد جوهري

السيد الرئيس،

كاين في المنطق ما يسمى بالقياس، نقيس حاجة على حاجة، لجان تقصي الحقائق في الدستور المغربي المعدل الجديد من حق جلالة الملك ومن حق البرلمان. عندما يطلب جلالة الملك تكوين لجنة لتقصي الحقائق في موضوع ما، عندما تنتهي ترفع تقريرها إلى جلالة الملك.

نحن في البرلمان، عندما نؤسس لجنة لتقصي الحقائق نقوم بدورنا الطبيعي الذي هو مراقبة الحكومة، نتمم هذا العمل بحضورها ويجب عليها أن تحضر وهي حاضرة وانتهى الأمر وليس هناك من أساس قانوني لأي رفع كما قلتم السيد الرئيس.. لأن من قبل كاين أعراف برلمانية معروفة متعارف عليها ديال التسريب ولكن رسميا لكي نحافظ على الاستقلالية، ما نقدروش نستعملو المنطق البسيط ونقولو أشنو غادي نديرو حنا، لا راه ذاك الشي اللي بغا يتدار راه تدار هو هذا وليس غيره لأن الزيادة في شيء نقصان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

قبلك السي المكينسي آ السي بنا في نقطة نظام ومن بعد أنت. تفضل السي المكينسي.

المستشار السيد عبد الإله المكينسي

فقط واحد القضية بسيطة، أظن السيد الرئيس بأنه كان من الضروري على أننا نتخذ القرار فيما يعطينا الدستور والقانون أن نتخذ فيه القرار، يعني نتخذ القرار هل سننشر التقرير بكامله أو جزئيا؟ هذه هي الأولى نبدأ فيها الله يخليكم السيد الرئيس. غادي نبداو بطرح السؤال وإذا كان الإجماع نزيد والنقطة الأخرى. هنا تبقى مشكلة كبيرة وأظن أن الإخوة تكلموا عليها، هناك فصل بين السلط، هناك السلطة التنفيذية شيء والسلطة التشريعية شيء ولا يمكن لنا لأن هنا بدأنا نسمع مجموعة ديال العبارات قانونية كل واحدة مختلفة على الأخرى. نسمع الإحالة، نسمع الرفع، نسمع التوجيه، لا يمكننا أن نحيل هذا النص إلا إلى الجريدة الرسمية ولكننا يمكننا أن نوجه نسخا لمن نريد، نوجه ذيك الساعة.. أما التقرير في حد ذاته يرفع إلى الجريدة الرسمية لنشره، هذاك هو التقرير ونسخ منه يمكن لها أن تنشر في الجرائد، راه نشرته الجرائد يمكن لها توجه لأي شخص كيفما كان نوعه، كنشوفو بأن من المصلحة على أنه يكون على علم بوجود هذا التقرير.

لهذا ما أطلب السيد الرئيس بصفتي رئيسا للفريق بالنيابة، كتشوف واش كاين شي واحد آخر نسمعو لو في البلاصة.. لا هذاك رئيس ديال الجميع. ما حدو جالس تماك هو للجميع كنعتبروه ديال الجميع.

إذن فإنني ألتمس منكم السيد الرئيس على الأقل، يعني يمكن أننا نتخذ القرار الأول اللي هو قانوني بنشر التقرير بكامله ويمكن من بعد ذلك أن نلتمس من السيد الرئيس أن يوزعه على الحكومة وعلى أعضاء الحكومة وعلى الوزير الأول وعلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء وعلى رئيس المجلس الأعلى للحسابات. أن نلتمس من السيد الرئيس أن يوجهه إلى كل جهة يرى بأن في ذلك مصلحة في توجيهه وشكرا لكم وأطلب من السيد الرئيس نبث في القضية ديال المقترح اللي كان اقترح بأننا ننشر التقرير بكامله.

السيد رئيس المجلس

نقطة نظام؟ الدكتور باقي طالب نقطة نظام؟ السي بنا تفضل.

المستشار السيد أحمد بنا

شكرا السيد الرئيس.

فقط فيما يخص النشر، ما بان لي حتى واحد يقول لا، كلشي تيقول بالإجماع لنشر التقرير كامل. إنما التساؤل اللي عندي السيد الرئيس، رفع هذا التقرير إلى السيد الوزير الأول، واش هذا يعني تدخل في اختصاص؟ لا يعني التدخل في الاختصاص، قصد الإخبار أن واحد اللجنة انتهت من مهمتها، انتهت من المهام ديالها وكتوجهو قصد الإخبار ولكن هنا حنا كنحملو المسؤولية للحكومة، اما تدفعه للقضاء تأخذ برأي الفرق وتدفعه للقضاء أو تحطو كيف حطت الملف السابق. اما باش نسكتو عليه والحكومة اليوم، هاذ

المناقشة ما حاضراش لها الحكومة، من الصباح وحنا كنتناقشو والحكومة ما حاضراش.. لا اسمح لي حتى حنا عندنا أذنينا، الحكومة ما حاضراش وحنا من الصباح وحنا في نقاش حاد والحكومة ما حاضراش. رسالة توجه بها التقرير وهذا طلب تنظن جل الفرق يطلبون من السيد الرئيس توجيه العمل اللي قامت به اللجنة واللي الفرق تقريبا تطلب من السيد الرئيس أنه يوجه للسيد الوزير الأول والوزير الأول له الحق في أخذ القرار اللي كيشوفو ملائم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

شكرا، الدكتور..

المستشار السيد محمد الخضوري

التدخل ديالي غادي يكون وجيز. فيما يخص النشر، يظهر لي كاين الإجماع، فيما يخص الحكومة، الحكومة جهاز تنفيذي هذا تقرير فيه عدد من الاتهامات واش صحيحة أو ماشي صحيحة يجب أن نعطيه للحكومة كتقرير باش توجهو للجهات المعنية، للعدالة أو هاذي أو هاذي لأن هاذي فضائح كبيرة والحكومة هي الجهاز التنفيذي، ما كاينش شي جهاز تنفيذي آخر، خصنا نشتغلو في هاذ الاتجاه، الحكومة تنتظر تقريرنا باش نحملوها المسؤولية في تفعيل هاذ المسائل اللي كاينة في هاذ التقرير وشكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المستشار، غير التقرير ولجنة البحث والتقصي دارت التقرير، بحيث عاينت ما هو موجود في هاذ المشكل ديال الضمان الاجتماعي، لا تتهم ولا تتابع ليس دورها.. فيما يتعلق بنشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية فهذا اتفق عليه الجميع بكامله.. تفضل آسيدي.

السيد المستشار

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أن هناك نقاش من الأستاذ القادري أثنى عليه النقيب وأثنى عليه المستشار الأخير. حنا كأجراء، كممثلي الأجراء في هذا المجلس الموقر الآن الكل ينتظر أشنو مصير هذا التقرير؟ هل مصيره الآن، حقيقة تتبعنا واحد المسطرة قانونية ديال النشر في الجريدة الرسمية ولكن المصير ديالو الآن خصوصا أن كما قال الأخ رئيس اللجنة أن هناك بعض الأصابع توجهت لمجموعة من الناس، حنا كمجلس بطبيعة الحال هناك اتهامات، حنا كمجلس ما عندناش الحق باش نقدمو هاذ التقرير للعدالة، حنا كنوجهو التقرير كيف ما تنقلبو على الصفة، الكلمة، توجيه التقرير للوزير الأول على أساس أن الرأي العام كلو ينتظر مصير هاذ التقرير، واش الرأي العام غادي يرتاح خصوصا السيد الرئيس أنتم كتقولو أنه الدستور أو القانون التنظيمي واضح ولكن كيف ما قال النقيب ليس هناك من نص يمنع أن يرسل هذا التقرير إلى السيد الوزير الأول. علما أن الرأي العام المغربي سوف لن يرتاح غادي يعتبر أن هذا التقرير أقبر في مجلس المستشارين. في الوقت اللي كان ينتظر الرأي العام، السيد الرئيس، أن حتى ممثل الحكومة غائب.

سابقا قال الأخ الأستاذ أزريع أنه في نقاش مع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سيتقدم بعرض إلى الحكومة، سوف يتقدم بعرض ناقص، بحيث أنه حضر في الجلسة الأولى ولم يتمكن من الحضور في الجلسة الثانية ولم يتمكن من متابعة النقاش الذي دار بين أعضاء الفريق.

ولهذا، السيد الرئيس، أعتقد أن مجموعة من الإخوان التمسوا أن هذا التقرير خصو يعرض على الوزير الأول، كيفاش الصيغة التي يتفق عليها المجلس عل أساس أنه المجتمع المدني كله ينتظر أشنو هو غادي يكون مصير هذا التقرير. ونتمنى من الله أن هاذ التقرير ما غاديش يكون مصيره أنه يقبر، بحيث أنه هناك أموال الأجراء ضاعت. نلتمس من المجلس باش بطبيعة الحال يساهم في تتبع مسطرة لهذا التقرير وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

السي الهيلع تفضل.

المستشار السيد رحو الهيلع

السيد الرئيس، نحن كفريق، صعب باش نحيد la casquette الأخرى ولكن يعني حنا مع النشر ديال النص كامل ولكن ربما بعض الإخوان يتخوفوا من بعض الأرقام يعتقدوا أنها غير صحيحة، أنا أؤكد وأطمئن الإخوان بأن الأرقام سليمة، لأن بعض الإخوان ومن حقهم هم قراو مزيان واطلعوا على هذا لأنهم انطلقوا من التقرير وبقوا في التقرير، حنا انطلقنا من أرضية أخرى لنصل إلى التقرير، الأرقام ما وصلناش لها غير عفوية راه حتى لما تنعطيو 2001، راه الصندوق مطالب باش يحصر 3 أشهر من بعد آخر السنة، ماشي نتسناوه 3 سنين أو 4 سنين لأنه ما تيحصرهاش على سنة، تيحصر على 4 سنين، 5 سنين دفعة واحدة، كان خصنا نجمدو العمل ديالنا. ونتسناو 5 سنين عاد يعطينا الأرقام النهائية لسنة معينة.

الودائع كذلك ليطمئن الإخوان، الودائع القانون يشير لها، قانون 72، المرسوم 37.140 يلزم الصندوق على أن يضع أمواله كودائع، هذا القانون. يمكن الإخوان ما رجعوش للمرسوم. حتى 400 مليون السنوية اللي تتعطى للمصحات لتغطية العجز، القانون ما تيسمحش بها. الفصل 31 من القانون 72 واضح: لا يمكن صرف أموال خارج ما ينص عليه القانون، القانون لا ينص على المصحات ولو أنها عندها يعني خدمة نبيلة، القانون قانون والمجلس هو الذي قرر حصر المبالغ التي صرفت بدون سند قانوني، ماشي حنا كلجنة هذه مهمة أعطاها لنا المجلس وجاوبنا على هاذ النقطة.

كذلك بالنسبة للضياع المالي بالنسبة للمصحات، حسبنا كانوا عندنا اختيارين، إما نقولو ما كانش خصهم يتخلقو وها الضياع أو راهم تخلقوا ونشوفو الضياع الداخل.

السيد رئيس المجلس

هاذي هي نقطة نظام؟

المستشار السيد رحو الهيلع

اسمح لي دقيقة فقط من باب الأمانة درنا الأمانة درنا التحليل لأنهم موجودين ولكن في الأخير لم نأخذ ذيك العشرة ملايير، خذينا غير ما كانش خصهم يتخلقوا أساسا لأن القانون ما تيسمحش ورجعنا لسبعة ملايير. 6 ملايير ونصف هاذي غير تسبيقات سنوية أعطيت، ما فيها لا إلا و لا حتى. أرقام آتية من الصندوق وبالوثائق لأن حتى الوثائق، بالطبع ما قراوش الوثائق. حنا تنقلبو هاذ الملاحظات ونحترمها جدا، أولا الناس قرأت التقرير وجات عابتنا، مزيان. حنا متفقين ما كاين حتى شي إشكال في هذا ولكن غير اللي بغيت هنا أنا ما تنعقبش على التدخلات وما تجاوبش ولكن بغيت نطمأن الإخوان ربما يترددوا يقولوا النشر راه يمكن كاين بعض العيوب في الأرقام. أؤكد مرة أخرى مرة أخرى أنها سليمة وشكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا غادي نبقاو في نقطة نظام.. لا باقي طالب الكلمة السي جوهري.. السي معتصم.

المستشار السيد محمد جوهري

السيد الرئيس،

هو كاينة الإحالة القانونية والدستورية هي اللي كينص عليها القانون، كينص عليها الدستور والقوانين المنظمة وكاينة الإحالة السياسية، حنا مطبخ ديال السياسة، الإحالة السياسية وقعت من خلال مطالب الفرق، الإحالة السياسية وقعت من خلال الجرائد، جميع الجرائد نشرت التقرير، انتهى الأمر. حنا العمل ديالنا خص يكون نقي، مضبوط باش نخليو الآثار لعمل لا تشوبه شائبة، الزيادة في شيء نقصان، الآن المجلس قرر النشر كليا أو جزئيا، اعتقد أنه كليا. كاينة مادة تتحدث عن حالة النشر، الوقت فاش كيوقع النشر، المادة 19 " لا يجوز أن تقام أي دعوى من دعاوى المسؤولية فيما يتعلق بشهادات الأشخاص الذين استمعت إليهم لجان تقصي الحقائق، عندما يكون العموم قد اطلع على الشهادات المذكورة من خلال قرار صادر عن المجلس المعني بالأمر" لقد صدر الآن قرار من المجلس بالنشر ولكن هناك حماية قانونية، لا يمكن إقامة أية دعوى اعتمادا على ما جاء في التقرير علاش هاذ الشي كامل؟ احتراما للسلطة القضائية وكل سلطة من السلط غادي تقوم بالواجب ديالها وتقوم بالدور ديالها. أعتقد ان الأمور ديالنا مضبوطة وان الأمر انتهى. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس السي المعتصم نقطة نظام؟

المستشار السيد جامع المعتصم

نقطة نظام مرتبطة بأنه فتح نقاش حول التقرير وأنا بالنسبة إلي أعتقد أنه من الناحية المسطرية لم يكن مسجل هذا.

السيد رئيس المجلس

لقد نوقش التقرير

المستشار السيد جامع المعتصم

أن يكون هناك من يرد على الملاحظات أولا، نحن خلال مداخلاتنا تدخلنا في إطار الوقت القانوني المحدد لنا وبالتالي أخذنا بعين الاعتبار مجموعة من المقتضيات وإلا إذا أردنا أن ندخل، فأنا فعلا درست التقرير من أوله إلى آخره ولا يمكن إلا أن أعتمد على معطيات التقرير، وبالتالي فالاستنتاجات التي توصلت إليها، تعاملت معها على أساس أنه تقرير في مجلس المستشارين لم يعد تقرير لجنة ولا شخصا كيفما كان. تقرير لمجلس المستشارين أتحمل فيه المسؤولية وبالتالي ينبغي أن أساهم في تدقيق أرقامه. وحينما أقول تدقيق أرقامه، حينما تم الحديث على 2001 فإذا كان هذا سينطبق على 2001، خصو ينطبق على 2000 من قبل باش تقول لي ناقص 25% خلال 2001 إذن هذا انحدار خطير جدا، فهذا استنتاج بالنسبة إلي فيه تسرع وبالتالي هذا تحدثت. والمعطيات الأخرى كثيرة من هذا القبيل ولذلك أتمنى أنه إذا كانت هناك فرصة لمناقشة أخرى ودقيقة فقط بشكل حبي في إطار لجنة أخرى أنا أقترح هذا في لجنة الشؤون الاجتماعية، مناقشة حبية.

أما القرار بالنسبة لنا ليس عندي أي تخوف من نشر التقرير، نشر التقرير بكليته ونتحمل فيه المسؤولية، نتمنى أن يأخذ تعليقنا بعين الاعتبار في مجالات أخرى ولكن اللي المسؤولية كبيرة ديالو هي السلطة القضائية والجهاز التنفيذي خصهم يقوموا بالدور ديالهم، لا يمكن أن نقوم بدورهم، إذا قمنا بنشره في الجريدة الرسمية وحصلوا على النسخ بأية طريقة من الطرق فهم ملزمون. السيد وزير العدل باعتباره رئيس النيابة العامة خصو يبدأ من النهار اللي سمع الجرائد بدأت تخرج، يسمع فيها الفضائح المتعددة. ولذلك أقول لا يمكننا أن نقوم بعمل جهاز آخر، نحن أنجزنا التقرير، طالبنا بنشره بشكل كامل، بقيت الإنجازات نحملها هنا، من الأمور اللي خصنا نخرجو أن بقية الأجهزة نحملها مسؤوليتها، إذا قلنا هاذ الكلام، فنعتبر بأنه واضح ومفهوم وأن المجلس لن يتستر على التقرير وبالتالي إذا كان هناك من سيتستر على التقرير فربما جهاز آخر من غير هذا الجهاز وشكرا.

السيد رئيس المجلس

شكرا للسيد المعتصم. نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أزريع

السيد الرئيس،

فقط في إطار النقاش المسطري أصلا، يعني عمل الفقهاء كيكون مفتوح وكيشوف ما هو إيجابي ويقدم العمل كياخذ به لما نتداول هذا هو المهم في النقاش المسطري ديالنا. فبالفعل عندي تخوف، غدا الحكومة تقول حتى أنا وتجيب حتى هي اجتهاد آخر وأعطى الله ما تجيب ما وصلني حتى حاجة وشغلكم هذاك وهذاك تقريركم والله يعاونكم، إلى آخره.

لذلك أنا أرجو السيد الرئيس حنا عندنا سابقة في إطار هذه التجربة الحالية وفي إطار هذا القانون التنظيمي الحالي في مجلس النواب، عندنا سابقة حنا ماشي بالضرورة إذا ما مشاش التقرير اليوم إلى الوزير الأول ما غادي يمشيش، عندنا سابقة وكاينين فقهاء دستوريين، أنا اللي كنلتمس من السيد الرئيس ومن المكتب. طيب الآن اتفقنا جميع ان ننشره. غادي نرفعو الجلسة وغادي نتداولو في أمرنا وسنخبر بالقرار السليم اللي كيمشي مع المنطق واللي كيعكس بالفعل هاذ القناعة السياسية اللي حاصلة عند كل الفرقاء الاجتماعيين.. نعم في الجلسة العامة المقبلة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس

لاشك أن هذا النقاش كان مهم قانوني ودستوري ومفيد وهذا ما يكمل عمل اللجنة الذي قامت به وكان عمل مهم. إذن يمكن لمجلس المستشارين أن يفتخر بهذا العمل. هذا عمل مهم جدا وخاصة الحوار الذي وقع بعد انتهاء المناقشة.

شكرا لكم على هذا الاستعداد الكبير ورفعت الجلسة.

محمد فضيلي

خليفة رئيس مجلس المستشارين